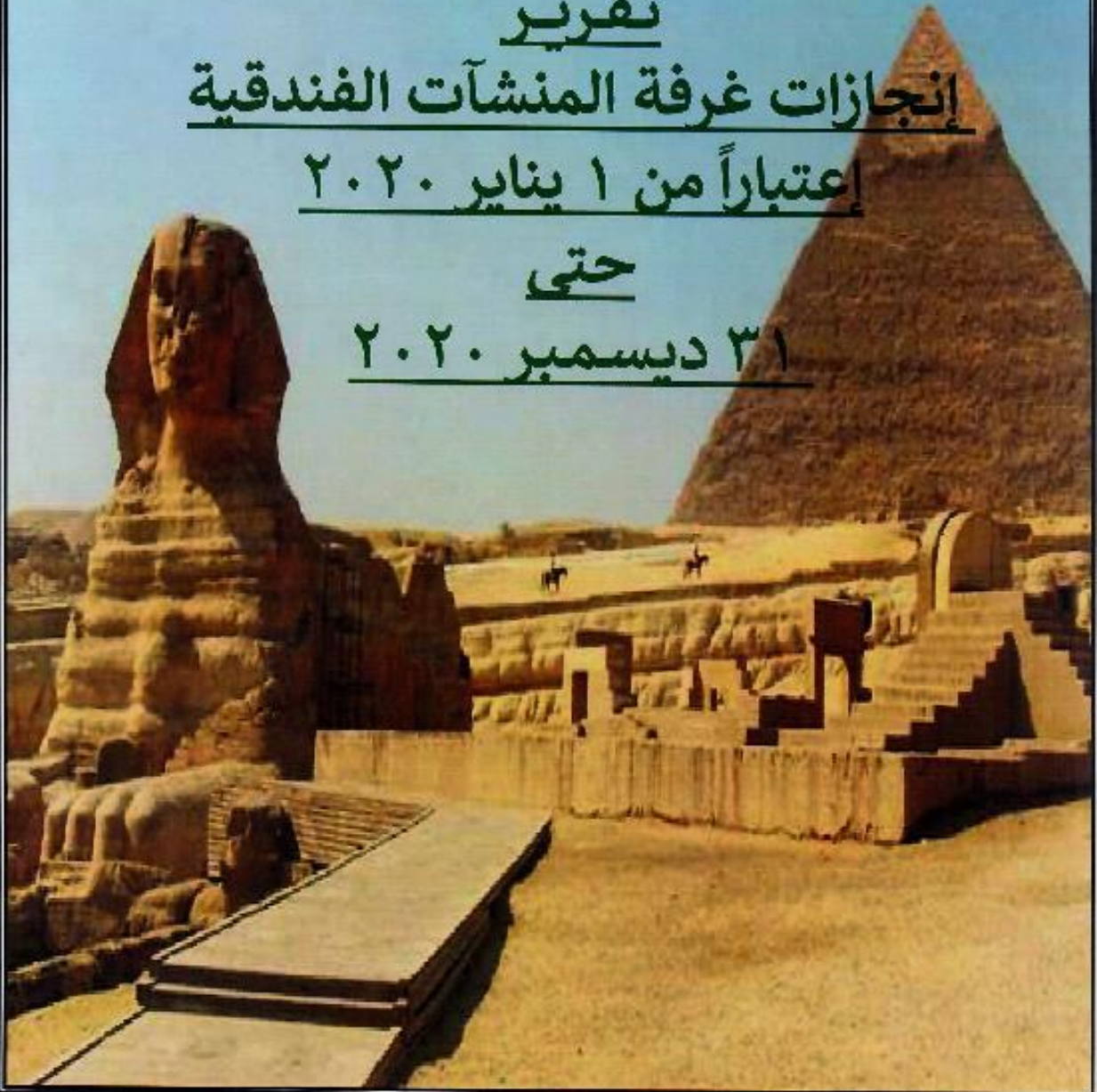


تقرير
إنجازات غرفة المنشآت الفندقية
إعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٠
حتى
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠



{ محتويات التقرير }

م	الموضوع	رقم الصفحة
١-	جائحة كورونا المستجد.	من ص ١ – ص ٢
٢-	مشروع إنشاء قاعدة بيانات العاملين بالمنشآت الفندقية والسياحية.	من ص ٣ - ص ٤
٣-	الحماية المدنية والكود.	من ص ٥ – ص ٧
٤-	المنظومة الإلكترونية.	ص ٨
٥-	كاميرات المراقبة بالمنشآت الفندقية.	من ص ٩ – ص ١١
٦-	الإشتراطات الأمنية بمنشور رقم ١ لسنة ١٩٩٨ الصادر من وزارة السياحة.	من ص ١٢ – ص ١٤
٧-	قواعد تصنيف المنشآت الفندقية المواصفات الجديدة H.C	ص ١٥
٨-	وحدة التدريب والتطوير بالغرفة.	من ص ١٦ – ص ١٧
٩-	لجنة المعارض والمؤتمرات.	ص ١٨
١٠-	الضرائب العقارية.	ص ١٩
١١-	شعبة الفنادق الإستشفائية SPA	ص ٢٠
١٢-	شعبة إقتسام الوقت.	ص ٢١
١٣-	شعبة الفنادق العائمة.	من ص ٢٢ – ص ٢٧
١٤-	شعبة فنادق ١ ، ٢ ، ٣ نجوم	من ص ٢٨ - ص ٣٠
١٥-	إعادة تشغيل الفنادق الثابتة.	من ص ٣١ – ص ٣٢
١٦-	إنشاء صفحة لغرفة المنشآت الفندقية (Website)	ص ٣٣

م	الموضوع	رقم الصفحة
١٧-	مبادرة البنك المركزى.	ص ٣٤
١٨-	مساهمات الغرفة خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩	ص ٣٥
١٩-	فرع الغرفة بالبحر الأحمر	من ص ٣٦ – ص ٣٧
٢٠-	فرع الغرفة بالوجه القبلى	من ص ٣٨ – ص ٣٩
٢١-	فرع الغرفة بجنوب سيناء	من ص ٤٠ – ص ٤١
٢٢-	فرع الغرفة بالأسكندرية ومطروح والبحيرة	من ص ٤٢ – ص ٤٣
٢٣-	برنامج النجمة الخضراء	ص ٤٤
٢٤-	البروتوكولات الموقعة بين الغرفة وبين جهات أخرى	من ص ٤٥ – ص ٤٦



١- جائحة كورونا المستجد :

تعلمون حضراتكم أن فيروس كورونا المستجد اجتاح العالم أجمع، الأمر الذى ترتب عليه تعليق حركة الطيران فى شتى أنحاء العالم ومن ثم توقف الحركة السياحية الوافدة الى مصر، وبالتالي تم تعليق جميع الفعاليات والحفلات والمناسبات الإجتماعية وكافة المطاعم السياحية والكافيتريات والказينوهات والنوادر الليلية والصحية وحمامات السباحة داخل عموم فنادق الجمهورية وذلك ضمن الإجراءات الإحترازية لمواجهة إنتشار فيروس كورونا المستجد، وطبعاً تأثرت السياحة بالسلب بشكل كبير (سواء على الصعيد الدولى أو المحلى) لذلك كان لابد من تضافر كل الجهود لمقاومة هذا الوباء الخطير، وبالفعل تم التنسيق بين كل من غرفة المنشآت الفندقية والإتحاد المصرى للغرف السياحية ووزارتى السياحة والآثار والصحة والسكان وكافة الجهات المعنية.

وفى هذا الإطار فقد قامت الغرفة بالتواصل مع الفنادق الأعضاء من خلال إرسال سلسلة من المنشورات، والتي تخطت عدد (١٢٠ منشور) لأول مرة فى تاريخ الغرفة لإفادتها بكافة المعلومات والبيانات الواردة لها والخاصة بمجابهة إنتشار فيروس كورونا المستجد، وفى سياق متصل فقد قام مجلس الوزراء بالإعلان عن الضوابط والإجراءات والإشتراطات الوقائية لمكافحة جائحة كورونا المستجد COVID – 19 والذي تم إرسالها لجميع الفنادق فى حينه ، باللغتين { العربية و الإنجليزية } لإعادة إستقبال السائحين فى ظل جائحة كورونا.

وعلى ضوء توجيهات وزارة السياحة والآثار فقد قامت الغرفة بمخاطبة الفنادق لإفادتها بضرورة الحفاظ على العمالة الفندقية الخاصة بها وعدم اللجوء الى تسريح تلك العمالة فى تلك المرحلة الحرجة والأوضاع الراهنة التى يعيشها القطاع السياحي، حتى يكون هناك إستعداد تام للتشغيل الفندقى بأعلى معدلات الجودة والكفاءة فى فترة ما بعد تجاوز المرحلة الحالية وعودة الأمور مرة أخرى الى مسارها الطبيعى.

كما تم التنسيق مع كافة الجهات المعنية والمختصة للحصول لتأجيل بعض المديونيات ومنحهم بعض الإستثناءات والذي تم إرسالها الى جميع الفنادق أولاً بأول، مثل مد أجل الضريبة على الدخل وعلى القيمة المضافة ومد أجل سداد حصص إشتراكات التأمينات الإجتماعية (حصة صاحب المنشأة والعامل) حتى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٠ وذلك فى ضوء إنتهاء المهلة المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٠ الخاص بالإجراءات المالية لمواجهة فيروس كورونا.

وكذا بشأن إعتقاد القرارات الصادرة عن الإجتماع الثالث للجنة الوزارية للسياحة والآثار المنعقدة بتاريخ ٢٧ / ٩ / ٢٠٢٠ بشأن مقترحات القطاع السياحي الخاصة بسياسات الدعم والتحفيز خلال الموسم السياحي الشتوى إعتباراً من ٢٠٢٠/١١/١ وحتى ٢٠٢١ / ٤ / ٣٠ وبرنامج تحفيز الطيران، هذا وقد أكدت وزارة السياحة على عدم توقيع الحجز الإدارى على المنشآت الفندقية والسياحية المتعثرة لحين إنتهاء الأزمة الحالية، كما تم تأكيد مجلس الوزراء بالموافقة على تأجيل سداد إستهلاك الكهرباء والغاز والمياه حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١.

وفى ذات الخصوص فقد تمت مخاطبة الإتحاد المصرى للغرف السياحية لإحاطته ببعض الشكاوى الواردة للغرفة من قبل بعض الفنادق والتي تتضمن قيام بعض الجهات مثل { شركات الكهرباء ومصالحة الضرائب العقارية والهيئة القومية للتأمينات الإجتماعية } بإتخاذ إجراءات تخالف ما هو مشار إليه بعاليه، وذلك دون الأخذ فى الإعتبار قرارات السيد رئيس مجلس الوزراء الصادرة فى هذا الشأن.

٢- مشروع إنشاء قاعدة بيانات العاملين بالمنشآت الفندقية والسياحية :

بالإشارة الى تكليف السيد رئيس الجمهورية بقيام وزارة السياحة بالتنسيق مع وزارة الداخلية (الادارة العامة لتكنولوجيا المعلومات – شرطة السياحة والآثار) لالانتهاء من إعداد منظومة اليكترونية لادخال بيانات كافة العاملين بالمنشآت الفندقية والسياحية .

وتفعيلا للقرار الوزاري رقم ٥٣٧ لعام ٢٠١٤ بشأن انشاء قاعدة بيانات للعاملين بالمنشآت الفندقية والسياحية والمُعدل بالقرار الوزاري رقم ٦٢ لعام ٢٠١٩ باعادة تشكيل اللجنة الدائمة لانشاء قاعدة بيانات العاملين لتكون برئاسة رئيس قطاع المنشآت الفندقية والسياحية بوزارة السياحة، وتضم اللجنة ممثلي (وزارة الداخلية الادارة العامة لشرطة السياحة والآثار – وزارة السياحة – غرفة المنشآت الفندقية – غرفة المنشآت السياحية) بحضور السيد اللواء المستشار الامني للاتحاد والغرف التابعة له ، وقد تم تشكيل امانه فنية تضم ممثلي (الادارة العامة لشرطة السياحة والآثار – وزارة السياحة – غرفتي المنشآت الفندقية و المنشآت السياحية) بحضور السيد اللواء المستشار الامني للاتحاد والغرف التابعة له، لمتابعه اعمال اللجنة الدائمة لقاعدة البيانات .

الهدف من انشاء قاعدة البيانات :-

- انشاء قاعدة بيانات للعاملين بالمنشآت الفندقية والسياحية بجمهورية مصر العربية واستخراج كارنية موحد مؤمن لكافة العاملين.

- تنفيذ توجه الدوله بميكنة كافة التعاملات بين المواطنين وكافة الاجهزة بالدولة.

- الكشف الدوري على كافة العاملين أمنيا واستبعاد من لا يصلح من العمل بالمنشآت بما فيها العمال الاجنبية سواء كانت عمالة دائمة او مؤقتة ويتم دعمها ببيان بالمخالفات التي يرتكبها هؤلاء العاملين لتفعيل القائمة السوداء، واتخاذ كافة الاجراءات الاستباقية للحد من الجرائم السياحية.

وقد نجحت الغرفة بالتعاون مع الجهات المعنية التالية (وزارة الداخلية متمثلة في الادارة العامة لتكنولوجيا المعلومات – الادارة العامة لشرطة السياحة والآثار، وزارة السياحة، غرفة المنشآت السياحية والشركة المنفذه لبرنامج قاعدة بيانات العاملين) فى الانتهاء من البرنامج الخاص بتسجيل كافة بيانات العاملين بالفنادق.

كما تم تشكيل لجنة تضم (ممثلي وزارة الداخلية الادارة العامة لتكنولوجيا المعلومات – شرطة السياحة والآثار – ممثلي وزارة السياحة – ومسئول نظم المعلومات بغرفة المنشآت الفندقية ومسئول نظم المعلومات بغرفة المنشآت السياحية وممثلي الشركة المنفذة للبرنامج)

الفنادق على اذخال البيانات على البرنامج ، وتم بالفعل الانتهاء من تدريب محافظات (القاهرة الكبرى - شرم الشيخ - البحر الاحمر - الاقصر واسوان)
وتم تاجيل تدريب المنشآت الفندقية والسياحية بمحافظة الاسكندرية نظراً لجائحة فيروس كورونا المستجد COVID19 ، وجاري الان الاعداد لاداء تدريب المنشآت الفندقية والسياحية بمحافظة الاسكندرية ومطروح .

وللحفاظ على اهمية الامر فقد صدر من وزارة السياحة لائحة الجزاءات الموقعه على المنشآت الفندقية التي تتخلف عن اذخال بيانات عاملها على البرنامج ، وتم الاتفاق من اللجنة الدائمة على تلك الجزاءات، وعليه قامت الغرفة بتعميم منشور الغرفة على كافة المنشآت الفندقية بالمحافظات التي تم الانتهاء من التدريب بها بتحري الدقة في صحة البيانات المدخلة على قاعدة البيانات وفي حال عدم الالتزام سيتم توقيع الجزاء القانوني .

ووفقاً لتعاقد الغرفة مع مطابع الشرطة لاستخراج كارنيهات العاملين بالمنشآت الفندقية والسياحية المقيدين بقاعدة البيانات الاليكترونية لضمان توفير الاجراءات الامنية اللازمة لعدم تزوير تلك الكارنيهات، قامت مطابع الشرطة بتوريد عدد ١٠١٩٦ كارنيه وقامت الغرفة بمراجعتها وتوقف الامر في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد COVID19 .

كما تم مخاطبة مطابع الشرطة بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٩ بارجاء طباعة باقي الكارنيهات لحين اشعار اخر ولحين اعاده مخاطبتهم في هذا الشأن لموافاتهم لاحقا باستئناف الطباعه وذلك نظراً لفترة توقف النشاط السياحي خاصة وحيث أن مدة صلاحية الكارنية ١٢ شهر من تاريخ الطباعه ونظراً لعدم استخدامها في الوقت الراهن وانها ستصبح دون جدوى خلال فترة التوقف .

٣- الإدارة العامة للحماية المدنية :

- حل المشاكل المقدمة من الفنادق المتعلقة بالإدارة العامة للحماية المدنية :



تقوم الغرفة بالتنسيق مع الإدارة العامة للحماية المدنية والمركز القومي لبحوث الاسكان والبناء (لجنة الوقاية من اخطار الحريق) لإيجاد حلول للفنادق التي تتقدم للغرفة بشكوى من ملاحظات الحماية المدنية، وتم بالفعل تقديم العون والحلول في العديد من المشاكل للعديد من الفنادق بالقاهرة الكبرى وبمحافظات اخرى .

- الكود المصري لأسس التصميم واشتراطات التنفيذ لحماية المنشآت من الحريق :

على ضوء توجيهات معالي دولة رئيس مجلس الوزراء بتعديل بعض بنود الكود المصري للحريق الخاص بالمنشآت الفندقية، وتشكيل لجنة تضم الجهات المعنية (الإدارة العامة للحماية المدنية – مركز بحوث الاسكان والبناء – غرفتي المنشآت الفندقية والسياحية) بحضور السيد اللواء المستشار الامني للاتحاد المصري والغرف التابعة له، لتعديل بعض بنود الكود المصري لمكافحة الحريق، وحرصاً من اللجنة المشكلة للتسهيل على المنشآت الفندقية والسياحية واعطاء المعلومات واضحة ودقيقة ، فقد توالى اجتماعات اللجنة بحضور الجهات المعنية وحضور وزارة السياحة والآثار بعض الاجتماعات والتي كانت عنصر هام في تلك الاجتماعات وبفضل الجهود المبذولة والتعاون المقدم من طاقم الإدارة العامة للحماية المدنية برئاسة السيد اللواء مدير الإدارة العامة للحماية المدنية وكذا الاستاذ الدكتور رافت شمس رئيس اللجنة الدائمة لكود الحريق بمركز بحوث الاسكان والبناء والسادة المهندسين القائمين على اعداد الكود ، فقد تم صدور قائمة الفحص والتفتيش (CHECK LIST) لاشتراطات التامين للمنشآت الفندقية القائمة وكذا المنشآت الفندقية القائمة على النحو التالي :

١- بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢ تم صدور قائمة الفحص والتفتيش لاشتراطات تامين المنشآت القائمة القائمة ، وكذا النشرة الفنية رقم ١ لسنة ٢٠١٩ الخاصة بتامين العائمت المتحركة والثابتة والمنشاء قبل صدور الكود المصري للحريق .

٢- بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٢١ تم صدور قائمة الفحص والتفتيش لاشتراطات تامين المنشآت الفندقية القائمة المقامة قبل صدور الكود المصري سنة ١٩٩٨ ووفقاً للكود المصري الصادر بالقرار الوزاري رقم ٥٢٦ لسنة ٢٠١٩ لاسس التصميم واشتراطات التنفيذ لحماية المنشآت من اخطار الحريق "المباني الفندقية القائمة".

وتلى ذلك العديد من اجتماعات اللجنة بحضور الجهات المعنية (الادارة العامة للحماية المدنية – مركز بحوث الاسكان والبناء – وزارة السياحة والآثار -غرفتي المنشآت الفندقية والسياحية) للوقوف على وضع المنشآت الفندقية القائمة المقامة خلال الفترة ما بين ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٨، وتم تحرير العديد من المراسلات بين غرفة المنشآت الفندقية ومركز بحوث الاسكان والبناء بشأن تلك الفترة انتهت الى اعادة اصدار قائمة الفحص والتفتيش (CHECK LIST النهائية) والمعتمدة من اللجنة الدائمة لكود الحريق بالمركز القومي لبحوث الاسكان والبناء بتاريخ ٢٣/٩/٢٠٢٠ والخاصة باشتراطات تامين المنشآت الفندقية القائمة وفقا للكود المصري الصادر بالقرار الوزاري ٥٢٦ لعام ٢٠١٩ لاسس التصميم واشتراطات التنفيذ لحماية المنشآت من اخطار الحريق "المباني الفندقية القائمة"، والمتضمنه بالبند الاول المباني المقامة قبل صدور احكام قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية .

وانطلاقاً من دور غرفة المنشآت الفندقية في رعاية مصالح اعضائها فقد تم تعميم منشورات الغرفة على المنشآت الفندقية القائمة وكذا المنشآت الفندقية القائمة والمرفق بها النشرة الفنية وقائمة الفحص والتفتيش الخاصة بالعائمت وقائمة الفحص والتفتيش الخاصة بالفنادق القائمة كلا فيما يخصه .

وبناءً على طلب وزارة السياحة بمد مهلة تنفيذ القرارات الوزاريين رقمي ٥٢٥ و ٥٢٦ لسنة ٢٠١٩ بشأن العمل بالكود المصري لاسس التصميم واشتراطات التنفيذ وموافقة مجلس الوزراء بجلسته رقم ٨١ بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٤ على مد مهله العمل بالقراريين الوزاريين السابق الاشارة اليهم لمدة ستة اشهر فقد صدر قرار وزير الاسكان رقم ١٦٠ لعام ٢٠٢٠ والناص في مادته الاولى على ان يتم العمل بالكود المصري لاسس التصميم واشتراطات التنفيذ لحماية المنشآت من اخطار الحريق (العائمت – المباني الفندقية القائمة) الصادرين بالقراريين الوزاريين رقمي ٥٢٥ و ٥٢٦ لسنة ٢٠١٩ من اليوم التالي لمضي ستة اشهر من تاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٢ وعليه تم تعميم منشورات الغرفة ارقام (٤٦ و ٥٤) للإفادة بأنه وفقاً لقرار وزير الاسكان رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٠ فإنه لا توجد (مهل) بعد هذا التاريخ وهو تاريخ قطعي للتنفيذ.

في ضوء اجتماعات اللجنة تم عقد اجتماع اللجنة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٦ بحضور الجهات المعنية (الادارة العامة للحماية المدنية - المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء – وزارة السياحة – غرفة المنشآت الفندقية) بحضور السيد اللواء المستشار الامني للاتحاد والغرف التابعة له ، لمناقشة الية متابعة المنشآت الفندقية في المعاينات اللازمة الخاصة بالحماية المدنية قبل انتهاء المهلة الممنوحة حتى ٢٠٢٠/٨/٢٢ .

وعليه تم تعميم منشور الغرفة رقم ٥٨ بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٧ والناص على انه تسهيلا من قطاع التراخيص بوزارة السياحة والآثار والادارة العامة للحماية المدنية وغرفة المنشآت الفندقية تم الموافقة – بشكل استثنائي- على قيام المنشآت الفندقية المستوفاه للاشتراطات سرعة التقدم "مباشرة" للحماية المدنية وفروعها الجغرافية بطلب

لأجراء المعاينة وذلك قبل تاريخ ٢٠٢٠/٨/٢١ بوقت كاف لاستخراج التراخيص وذلك لعدم تكس إجراءات المعاينات مع قرب تاريخ انتهاء المهل ٢٠٢٠/٨/٢٢ .

يجدر الإشارة الى انعقاد العديد من اجتماعات اللجنة المشكلة لمناقشة وتحديد اشتراطات الوقاية من اخطار الحريق بالفنادق البيئية والمخيمات السياحية وبالفعل تم الانتهاء من مقترح الكود الخاص بالمنتجات السياحية البيئية والمخيمات السياحية وكذا السراقات / الخيام (الدائمة والمؤقتة) ، وجاري قيام مركز بحوث الاسكان والبناء بالعرض على معالي وزير الاسكان لاصدار القرارات الخاصة بذلك .

كما يشار الى اجتماع السيد الاستاذ هشام الشاعر عضو مجلس الادارة وكذا عدد من السادة الاعضاء بمقر فرع الغرفة بمدينة الغردقة بالبحر الاحمر لطرح وتوضيح قائمة الفحص والتفتيش CHECK LIST وحضر هذا الاجتماع السيد العميد مدير الادارة العامة للحماية المدنية بالبحر الاحمر وايضاً اجتماع السيد الاستاذ هشام الشاعر وعدد من السادة الاعضاء بمقر فرع الغرفة بجنوب سيناء لطرح وتوضيح قائمة الفحص والتفتيش CHECK LIST وحضر هذا الاجتماع السيد العقيد مدير الادارة العامة للحماية المدنية بجنوب سيناء

- وبعد إصدار قائمة الفحص والتفتيش والعمل بها من قبل المنشآت الفندقية وانطلاقاً من حرص الغرفة على مصالح السادة الاعضاء بها فقد تم توقيع بروتوكول تعاون بين المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء وغرفة المنشآت الفندقية بتاريخ ٢٠٢١/٣/١١ يهدف الى تقديم الخدمة الإستشارية الهندسية المتعلقة بالفنادق طبقاً لأكواد الحريق المنظمة للمباني والمنشآت الفندقية الثابته والعائمة من خلال منظومة اليكترونيه تنشؤها غرفة المنشآت الفندقية يدخل فيها جميع الرسومات والمستندات والأوراق التي سيتم مراجعاتها طبقاً للأكواد الصادرة في هذا الشأن.

على ان يتم تشكيل لجنة بقرار من رئيس مجلس إدارة المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء من أعضاء لجنة كود الحريق وأعضاء من الحماية المدنية والمستشار الأمني للإتحاد المصري للغرف السياحية والغرف التابعة له وتعيين من تراه غرفة المنشآت الفندقية مناسباً لذلك لإبداء الملاحظات الفنية بشأن المباني الفندقية المعروضة عليها وفقاً لقائمة الفحص والتفتيش لإشتراطات تأمين المنشآت الفندقية (CHECK LIST) كما تختص تلك اللجنة بفحص الشكاوى الواردة من الفنادق بشأن تقارير المعاينة السنوية المعتمدة بمعرفة الحماية المدنية وإبداء الرأي الملزم فيها.

هذا وقد تم توقيع بروتوكول تعاون بين الغرفة والمركز القومي لبحوث الإسكان والبناء، بشأن إنشاء منظومة إلكترونية خاصة بالحماية المدنية.

٤- المنظومة الإلكترونية للربط بين قطاع السياحة بغرفه المختلفة وبين وزارة الداخلية :

بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢ تم توقيع بروتكول تعاون مشترك بين وزارة الداخلية وتمثلها (الادارة العامة لشرطة السياحة والاثار) والاتحاد المصري للغرف السياحية والغرف التابعة له ، لتحويل ما هو معمول به يدويا الى نظام اليكتروني عن طريق انشاء منظومة اليكترونية للربط بين مفردات الحركة السياحية وشرطة السياحة والاثار للربط بين قطاع السياحة مع اجهزة وزارة الداخلية بما يكفل تامين الحركة السياحية بالبلاد، وذلك بهدف تحقيق أعلى معدلات التامين .

كما تم توقيع عقد تنفيذ المنظومة الاليكترونية بين جهاز المخابرات (الجهة المنفذة للمنظومة) والاتحاد المصري للغرف السياحية بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٩.

وقد عقدت عدة اجتماعات ضمت ممثلي الاتحاد وغرفة المنشآت الفندقية والغرف السياحية وشرطة السياحة والاثار وتكنولوجيا المعلومات بوزارة الداخلية وجهاز المخابرات العامة (الجهة المنفذة للمنظومة) بحضور السيد اللواء المستشار الامني للاتحاد والغرف التابعة له وحضر بعض تلك الاجتماعات ممثلي وزارة السياحة بقطاعاتها المختلفة وذلك للتنسيق بين كافة الجهات المعنية للوصول لافضل وانسب الحلول والخروج بالمنظومة الجديدة على اكمل وجه ممكن، كما تم توريد كافة الاجهزة وكذلك خطوط الهاتف وتفعيل خدمة الانترنت فائق السرعة داخل مقر شرطة السياحة مركز الاخطارات بوزارة الداخلية.

وقد تم الانتهاء من مرحلة التدريب لفنادق المنطقة المركزية ، كما تم اجراء التشغيل التجريبي لبعض الفنادق وكذا وضع خطة تدريب تشمل باقي الفنادق بجميع انحاء الجمهورية، وعقب الانتهاء من اعداد المنظومة ستقوم الشركة المنفذة بتسليمها للاتحاد المصري للغرف السياحية والغرف التابعة له تسليم نهائي.



٥- كاميرات المراقبة :

ورد للغرفة كتاب السيد اللواء مدير الادارة العامة لشرطة السياحة والاثار والذي يتضمن ان الاشتراطات الامنية الخاصة بكاميرات المراقبة تتمثل في تركيب العدد الكافي من الكاميرات ووضعها بنقاط تكفل مراقبة وحماية المنشأ من الداخل والخارج بحيث تغطي مداها جميع انحاء المنشاه والشوارع المطلة عليها وان تكون صورة الشخص في مدى مقياس رؤية التعرف على الهوية وتمييز ارقام لوحات السيارات وانواعها والوانها وتوضيح صورة قائدها ومستقليها، مع حظر تركيب كاميرات مراقبة في الاماكن التي تتعارض وضع الكاميرات فيها مع الخصوصية للنزلاء، كما تم ارفاق بيان بالمواصفات الفنية الموحدة لمنظومة كاميرات الرصد المرئي الصادرة عن اللجنة القومية الدائمة للتنسيق الامني لمنظومة كاميرات الرصد المرئي .

وقد تم التواصل من قبل السيد اللواء المستشار الامني للاتحاد المصري والغرف السياحية مع السيد اللواء مساعد وزير الداخلية مدير الادارة العامة لشرطة السياحة والاثار، والاجتماع مع سيادته للوقوف على الفرق بين كاميرات المراقبة داخل المنشآت الفندقية وكاميرات المراقبة الخاصة بالرصد المرئي، وبناءاً عليه قامت الغرفة بمخاطبة معالي وزير السياحة للرجعة في تشكيل لجنة تضم ممثلي وزارة السياحة واعضاء الغرفة وحضور السيد اللواء المستشار الامني للاتحاد المصري والغرف التابعة له وكذا حضور السادة مسؤولي شرطة السياحة والاثار والجهات المعنية للاتفاق على الوضع النهائي لتفعيل وتوصيف كاميرات المراقبة بالمنشآت الفندقية .

وعليه تم تشكيل لجنة تضم (الادارة العامة لشرطة السياحة والاثار - وزارة السياحة - غرفة المنشآت الفندقية) بحضور السيد اللواء المستشار الامني للاتحاد والغرف التابعة له، وقد عقدت اولى اجتماعاتها بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٣ بمقر الغرفة لمناقشة وتحديد معايير ومواصفات الكاميرات الصادر بشأنها القرار الوزاري رقم ٦٥٥ لعام ٢٠١٤ وتلاها اجتماع بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٣٠ يضم

(الادارة العامة لشرطة السياحة والاثار - ادارة المساعدات الفنية بوزارة الداخلية - وزارة السياحة - غرفة المنشآت الفندقية) بحضور السيد اللواء المستشار الامني للاتحاد والغرف التابعة له ، للوقوف على الفرق بين القرار الوزاري رقم (٦٥٥) لسنة ٢٠١٤ وقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (١٠٣٢) لسنة ٢٠١٥ والذي انتهى الى التوضيح :

أن قرار مجلس الوزراء ١٠٣٢ لعام ٢٠١٥ خاص بمنظومة الكاميرات الخارجية للفندق والتي تسمى الرصد المرئي أما القرار الوزاري رقم ٦٥٥ لعام ٢٠١٤ خاص بمنظومة الكاميرات الداخلية للفندق.

كما تم عقد اجتماع اخر بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٣ وتم خلاله مناقشة كود المواصفات الفنية الخاصة بمنظومة كاميرات الرصد المرئي للمنشآت السياحية ، اوضح خلاله ممثل ادارة المساعدات الفنية



- ١٠ -

بوزارة الداخلية انه سبق الاتفاق على تطبيق كود الكاميرات على المنشآت الفندقية تحت الانشاء او المنشآت الفندقية التي لا يوجد بها منظومة كاميرات من الاساس وتقوم بعمل منظومة كاميرات جديدة اما بشأن المنشآت الفندقية القائمة بالفعل يستوفي كاميرات المنظومة بما هو متوافق مع المنظومة المتاحة حالياً بالمنشاء وذلك بعد العرض على اللجنة القومية للرصد المرئي.

قامت وزارة السياحة في يناير ٢٠٢٠ بالعرض على اللجنة القومية الدائمة للتنسيق الامني لمنظومة الكاميرات من خلال حضور، السيد الأستاذ / عبد الفتاح العاصي - مساعد وزير السياحة والآثار لشئون المنشآت الفندقية والسياحية، اجتماع اللجنة القومية الدائمة للتنسيق الامني لمنظومة الكاميرات وادراج موضوع تجهيز المنشآت الفندقية بانظمة كاميرات المراقبة ضمن جدول اعمال اللجنة وذلك لعرض رؤية التنفيذ التي توصلت اليها اللجنة الفنية لوضع المعايير والمواصفات الفنية الخاصة بكاميرات المراقبة بحضور الجهات (الادارة العامة لشرطة السياحة والآثار - ادارة المساعدات الفنية بوزارة الداخلية - وزارة السياحة - غرفة المنشآت الفندقية).

و بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٧ تم إدراج الموضوع باللجنة الدائمة للتراخيص برئاسة معالي الدكتور خالد العناني وزير السياحة والآثار وقرر معاليه تشكيل لجنة من وزارة السياحة (قطاع الفنادق) مع جهات وزارة الداخلية (ادارة المساعدات الفنية - قطاع شرطة السياحة والآثار) وتضم الاتحاد المصري للغرف السياحية .

بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٥ تم عقد اجتماع بمقر الادارة العامة للمساعدات الفنية ضم وزارة السياحة والآثار (قطاع الفنادق) وقطاع شرطة السياحة والآثار وبحضور السيد اللواء المستشار الامني للاتحاد المصري والغرف السياحية ، ووردت نتائج الاجتماع بخطاب السيد اللواء مساعد وزير الداخلية لقطاع نظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات رئيس اللجنة القومية الدائمة للتنسيق الامني لمنظومة كاميرات الرصد المرئي والمؤرخ ١٢ اكتوبر ٢٠٢٠ والموجه لوزارة السياحة والآثار والموضح به توصيات اجتماع اللجنة القومية الدائمة للتنسيق الامني لمنظومة كاميرات الرصد المرئي بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٥ بشأن الوضع الحالي للمنشآت الفندقية وهم ثلاث حالات كالتالى :

١- منشآت مركب بها منظومة كاميرات مراقبة (داخلي / خارجي) وحاصلة على ترخيص من وزارة السياحة تنسيقاً وقطاع شرطة السياحة والآثار.

٢- منشآت مركب بها منظومة كاميرات مراقبة (داخلي / خارجي) ومطلوب منها استيفاء جزئي لاستكمال المنظومة

٣- منشآت لم تقم بتركيب منظومة كاميرات مراقبة



بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٤ تم عقد اجتماع بمقر غرفة المنشآت الفندقية برئاسة السيد الأستاذ / عبد الفتاح العاصى - مساعد وزير السياحة والآثار لشئون المنشآت الفندقية والسياحية، بحضور وزارة الداخلية قطاع شرطة السياحة والآثار وكذا ممثلي غرفة المنشآت الفندقية بحضور السيد اللواء المستشار الامني للاتحاد المصري والغرف السياحية وتم الاشارة الى التوصيات الناتجة عن اجتماع اللجنة القومية الدائمة للتنسيق الامني لمنظومة كاميرات الرصد المرئي المنعقد بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٥ والمشار اليه عاليه ، بتشكيل لجنة تضم قطاع شرطة السياحة والآثار واللجنة الدائمة للرصد المرئي ووزارة السياحة والآثار والاتحاد المصري للغرف السياحية والغرف التابعة له وذلك لمناقشة الضوابط الخاصة بالكاميرات ، وعلية تم بالفعل اجراء إجتماع تنسيقي يضم الجهات (وزارة السياحة والآثار – قطاع شرطة السياحة والآثار – اللجنة الدائمة للرصد المرئي – الاتحاد المصري للغرف السياحية) وتم الاتفاق خلاله على ان قطاع شرطة السياحة والآثار هي السلطة المختصة التي تتعامل معها وزارة السياحة والآثار فيما يتعلق باي اشتراطات امنية.

٦- الإشتراطات الأمنية الموضحة بالمنشور رقم ١ لسنة ١٩٩٨ الصادر من وزارة السياحة :

تم عقد اجتماع بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٧ بمقر وزارة السياحة والآثار بالزمالك للجنة الدائمة للتراخيص برئاسة معالي الدكتور خالد العناني وزير السياحة والآثار بحضور الجهات (قطاع شرطة السياحة والآثار - قطاع المنشآت الفندقية - الاتحاد المصري للغرف السياحية وغرفة المنشآت الفندقية) وتضمن جدول الاعمال عدة موضوعات منها الإشتراطات الامنية بالمنشآت الفندقية والذي نظمها المنشور رقم ١ لعام ١٩٩٨ الصادر من وزارة السياحة وما تضمنه من اشتراطات تركيب جهاز ال X-RAY والمناقشات التي دارت في هذا الشأن.

واستكمالاً لتلك المناقشات تم اجراء اجتماع تنسيقي برئاسة السيد الأستاذ / عبد الفتاح العاصي - مساعد وزير السياحة والآثار لشئون المنشآت الفندقية والسياحية، بمقر غرفة المنشآت الفندقية بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٤ بحضور الجهات (قطاع شرطة السياحة والآثار وغرفة المنشآت الفندقية) بحضور السيد اللواء عبد الرحيم حسان - المستشار الامني للاتحاد المصري والغرف التابعة له ، ودارت مناقشات موسعه حول البنود السبعة للمنشور رقم ١ لعام ١٩٩٨ والإشتراطات الامنية للفنادق حسب الفئة وانتهت المناقشات الى الاتفاق على تعديل بنود المنشور مع اضافة بند توضيحي خاص بتركيب الكاميرات لتصبح البنود المتفق عليها على النحو التالي :

- بالنسبة للمنشآت الفندقية فئة الخمسة نجوم :

تلتزم المنشاه بتامين منافذها المستخدمة سواء للنزلاء او العاملين او البضائع على النحو التالي:

- ١- وضع بوابات للكشف عن المعادن والاسلحة على كافة منافذ المنشاه مهما تعددت
- ٢- وضع اجهزة الكشف عن الحقائق باشعة اكس وتزويد افراد امن الفنادق بمكتشفات المعادن اليدوية
- ٣- تركيب كاميرات وفق الضوابط المحددة وتحت السيطرة الامنيه على كافة مرافق المنشاه ومنافذها والطرق المؤدية اليها وملحقاتها الخارجيه مع تخصيص مكتب للإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار حتى يتسنى للضابط المسئول ممارسة عمله من خلاله على ان يكون بمنطقة اللوبي وبالقرب من غرفة التحكم بالدوائر التليفزيونية

- بالنسبة للمنشآت الفندقية فئة الأربعة نجوم :

وضع بوابات للكشف عن المعادن والاسلحة على كافة منافذ المنشاه مهما تعددت
وضع جهاز كشف على الحقائق ال X-RAY على البوابة الرئيسية للفندق وتلتزم ادارة الفندق
بمرور كافة الحقائق والمتعلقات من خلال بوابة ال X-RAY

- بالنسبة للمنشآت الفندقية فئة الثلاثة نجوم :

وضع بوابات للكشف عن المعادن والاسلحة على كافة منافذ المنشاه مهما تعددت ، وحال الاحتياج
امنياً لجهاز الكشف عن الحقائق ال X-RAY تلتزم المنشاه بتركيبها، وذلك بناءً على طلب قطاع
شرطة السياحة والآثار وفقاً للظروف الامنية المحددة لكل حاله على حده توضح بمذكرة تخاطب بها
وزارة السياحة - قطاع الفنادق

- بالنسبة للمنشآت الفندقية فئة النجمة والنجمتين :

تلتزم المنشاه بتوفير اجهزة مكتشفات المعادن اليدوية على منافذ الفندق المستخدمة وحال الاحتياج
امنياً لوضع بوابات الكشف عن المعادن تلتزم المنشاه بوضعها بناءً على طلب قطاع شرطة
السياحة والآثار وفقاً للظروف الامنية المحددة لكل حاله على حده توضح بمذكرة تخاطب بها وزارة
السياحة - قطاع الفنادق



أولاً : بالنسبة للفنادق العائمة :

يلتزم الفندق العائم بتركيب بوابة الكشف عن المعادن على المنافذ المستخدمة مع توفير الاطقم
الخاصة بتشغيل البوابة بعد تدريبهم مع تخصيص افراد الامن اللازمين للجزء المخصص من
المرسى للعائمة عند رسوها.

ثانياً : تلتزم الفنادق بتركيب كاميرات مراقبة وفق الضوابط المحددة من قطاع شرطة السياحة
والآثار والواردة من لجنة الرصد المرئي.

ثالثاً : تلتزم كافة المنشآت الفندقية بتدبير اطقم افراد الامن بالمنشاه على استخدام تلك الاجهزة بكفاءة
عالية.

رابعاً : تلتزم كافة المنشآت الفندقية باستطلاع رأي شرطة السياحة والآثار قبل الحاق اي من العاملين على كافة المستويات بالعمل بالمنشاه من خلال ادخال بيانات العاملين على منظومة قاعدة بيانات العاملين بالمنشآت الفندقية والسياحية والصادر بالقرار الوزاري رقم ٦٢ لعام ٢٠١٩

خامساً : تقع مسؤولية امن المنشاه الفندقية من الداخل على عاتق ادارة الامن الخاصة به وذلك تحت الاشراف والمسئولية المباشرة لمدير عام المنشاه الفندقية

كما تم الاتفاق على :

أن تتولى وزارة السياحة والآثار اصدار منشور الاشتراطات الامنية بالمنشآت الفندقية وفقا لما سبق وتم التوافق عليه، ويتولى قطاع شرطة السياحة والآثار متابعة تنفيذة على ان تتولى غرفة المنشآت الفندقية التعميم والاعلان.

٧- قواعد تصنيف المنشآت الفندقية - المواصفات الجديدة H.C :

أولاً: في ديسمبر ٢٠١٩ صدر القرار الوزاري رقم ٦٧٠ لسنة ٢٠١٩ بشأن قواعد تصنيف المنشآت الفندقية (Hospitality Criteria) التي على أساسها تقسم المنشآت الفندقية على النحو التالي :

- ١- الفنادق (١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ نجمة)
- ٢- القرى السياحية (٣ - ٤ - ٥ نجوم)
- ٣- الفنادق العائمة (٣ - ٤ - ٥ نجوم)
- ٤- الفنادق التراثية (٣ - ٤ - ٥ نجوم)
- ٥- الشقق الفندقية (٣ - ٤ - ٥ نجوم)
- ٦- فنادق البوتيك (٣ - ٤ - ٥ نجوم)
- ٧- الدهبيات (٣ - ٤ نجوم)
- ٨- أماكن الإقامة الصديقة للبيئة (٢ - ٣ - ٤ نجمة)
- ٩- مخيمات السفاري (٢ - ٣ - ٤ نجمة)
- ١٠- المخيمات (٢ - ٣ - ٤ نجمة)

ثانياً : بالنسبة للإشتراطات الواجب إتباعها

- ١- يلزم توفر جميع الاشتراطات الصحية.
- ٢- يلزم توفر جميع البنود الإلزامية المنصوص عليها في الجداول المرفقة بالقرار الوزاري والقرين بها حرف (M) وبالنسبة للبنود الأخرى المحدد قرينها درجات، يجب أن تحصل على الحد الأدنى من النسبة المئوية المنصوص عليه بالقرار وفقاً لنوع المنشأة ودرجتها. ويجوز إعادة النظر في النسب المئوية المشار إليها كل أربع سنوات.
- ٣- تستثني المنشآت الفندقية الحاصلة على ترخيص تشغيل أو بلغت الأعمال الإنشائية بها ١٠٪ فأكثر من الهيكل الخرساني للمنشأة - قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القرار - من كافة البنود الخاصة بالمساحات والمقاسات الواردة بجداول معايير التصنيف المرفقة بالقرار، وذلك عند تصنيفها أو إعادة تصنيفها.
- ٤- يكون تصنيف المنشأة الفندقية صالحاً لمدة أربع سنوات على أن يتم عمل زيارات منتظمة خلال هذه المدة بواقع ثماني زيارات على الأقل، ويعاد النظر في درجة تصنيف المنشأة الفندقية قبل انتهاء تلك المدة بثلاثة أشهر على الأقل.
- ٥- تلتزم جميع المنشآت الفندقية القائمة في تاريخ العمل بأحكام هذا القرار بتوفيق أوضاعها بما يتفق وأحكامه وجداول معايير التصنيف المرفقة به.
- ٦- لم يتم بعد نشر القرار في الوقائع المصرية.

٨- وحدة التدريب والتطوير بالغرفة :

في إطار اهتمام غرفة المنشآت الفندقية بمواصلة الارتقاء بمستوى جودة الخدمات لصناعة السياحة في مصر من أجل زيادة القدرة التنافسية وتنشيط السياحة واجتذاب نصيب أكبر من سوق السياحة العالمي فقد وضعت الغرفة خطة تقوم على تدريب الموظفين العاملين بالمنشآت الفندقية بمهارات مصممة خصيصا للوصول الى معايير أداء وظيفية وفنية تتوافق ومتطلبات السياحة العالمية ، وبناءً على ذلك فقد تم عمل التالي :

أولاً: إعداد الخطة التدريبية وفقاً لأحدث بحث ميداني للإحتياجات التدريبية، وتوضيح مكونات الموضوعات التدريبية (الموظفين المستهدفين في كل برنامج والترتيبات المطلوبة لتنفيذ التدريب وبيانات التواصل مع منسق التدريب بكل منطقة جغرافية)، بإتباع نظام المدرب المتجول الذي يذهب الى مقر عمل الموظف بالفندق واضعين في الإعتبار أن عدد المدربين المعينين من قبل الغرفة حتى الآن (١٥ مدرب) في التخصصات التالية :-

١. صحة وسلامة الغذاء
٢. الأغذية والمشروبات
٣. المكاتب الأمامية
٤. الإشراف الداخلي
٥. التجهيز والتحضير
٦. إعداد مدرب قسم فندقي
٧. المهارات الإدارية للمشرف الفندقي
٨. Covid 19

ثانياً : العمل بالخطة التدريبية الموضوعية بداية من شهر يناير ٢٠٢٠ وحتى نصف شهر مارس ٢٠٢٠ ، ونظرا لجائحة كورونا العالمية تم توقف الخطة التدريبية الى أن تم استئناف العمل بداية من ٨ أغسطس ٢٠٢٠ ، والبدء بمحافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء، ومؤخرا محافظتي الأقصر و أسوان وجاري التجهيز للعمل بباقي محافظات الجمهورية.

ثالثاً : عقد ورش عمل بالقاهرة لتحديث المناهج التعليمية الخاصة بالدورات التدريبية بحضور ممثلي من وزارة السياحة، غرفة المنشآت الفندقية، الاتحاد المصري للغرف السياحية، الإتحاد الأوروبي وأيضا مديري فنادق الشركات العالمية العاملة بجمهورية مصر العربية حيث تم اعتماد المناهج التدريبية.

- ١٧ -

وفيما يلي بيان بما تم إنجازه من عدد المتدربين بالمحافظات السياحية المختلفة خلال الفترة من شهر يناير ٢٠٢٠ وحتى شهر سبتمبر ٢٠٢٠، مع الوضع في الاعتبار توقف النشاط التدريبي في ظل جائحة كورونا من ١٥ مارس وحتى ٧ أغسطس ٢٠٢٠)، ولدى عودة النشاط التدريبي في ٨ أغسطس تم تخفيض عدد المشاركين بالدورات التدريبية إلى النصف تماشياً مع اشتراطات التباعد الاجتماعي للحفاظ على صحة عناصر العملية التدريبية.

الشهر	القاهرة	البحر الأحمر	جنوب سيناء	الإسكندرية	الإجمالي
يناير ٢٠٢٠	٢٧٠	١٢٠٠	٧٢٠	٤٩	٢٢٣٩
فبراير ٢٠٢٠	٢٨٥	١٣٥٠	٦٠٠	١٥٦	٢٣٩١
مارس ٢٠٢٠	---	٤٥٠	٣٧٠	٩٥	٩١٥
أغسطس ٢٠٢٠	---	٧٨١	٤٤٢	---	١٢٢٣
سبتمبر ٢٠٢٠	---	٦٩٢	٤٩٠	---	١١٨٢
أكتوبر ٢٠٢٠	---	٦٣٥	٤٢٣	---	١٠٥٨
الإجمالي	٥٥٥	٤٤٧٣	٢٦٢٢	٣٠٠	٩٠٠٨

ليصبح إجمالي عدد المتدربين بفنادق المحافظات المختلفة هو ٩٠٠٨ متدرب.

رابعاً: تماشياً مع سياسة الدولة في ميكنة جميع الأنشطة تم إنشاء قاعدة بيانات لتسجيل جميع أنشطة التدريب، وتم تفعيلها ومن أهم مميزاتها دقة المعلومات والبيانات المستخرجة من البرامج مما يتيح عمل الخطط التدريبية المستقبلية، بناءً على رؤية واضحة وتحليل مفصل لكل نتائج العملية التدريبية بالقطاع.

٩- لجنة المعارض والمؤتمرات بالغرفة :

قامت اللجنة في بداية الموسم بالتنسيق مع هيئة تنشيط السياحة للإفادة بأجندة المعارض الدولية للموسم السياحي ٢٠٢٠/٢٠١٩ وذلك بالنسبة للمعارض التي تشترك بها الفنادق تحت مظلة الغرفة،

وبالفعل وردت إلينا القائمة وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو اشتراك الفنادق الراغبة في التواجد في المعارض الدولية وكان أول هذه المعارض في ٢٠٢٠ هو معرض FITUR مدريد الذي عقد خلال الفترة من ٢٢-٢٦ يناير ٢٠٢٠ حيث لاقى إقبالا من الفنادق للتواجد به هذا العام وبالفعل تمت المشاركة بنجاح، ولكن نظراً لتفشي فيروس كورونا COVID 19 عالمياً فقد تم وقف نشاط إقامة المعارض الدولية بدءاً بمعرض ITB'2020 برلين حتي تاريخه.

هذا وقد قامت اللجنة بالتعاون مع الإتحاد المصري للغرف السياحية باختيار شخصيات من ذوي الخبرة لعضوية اللجان التي يقوم الإتحاد بالتعاون مع الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي بتشكيلها لوضع رؤيتهم في الترويج في الأسواق السياحية المختلفة

وتقوم اللجنة في الوقت الحالي بالتعاون مع هيئة تنشيط السياحة بإعداد أجندة معارض الموسم القادم واستطلاع رأي الفنادق في هذه المعارض وفتح أسواق جديدة





١٠- الضرائب العقارية :

لقد سبق وتم تم إبرام بروتوكول بين وزارة السياحة ووزارة المالية بشأن معايير تقييم المنشآت الفندقية بغرض حساب الضريبة على العقارات المبنية تنفيذاً لأحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية الصادر بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته، وفي حالة وجود أى مشاكل أو معوقات تواجه الفنادق، يتم التواصل على الفور مع المسؤولين بمصلحة الضرائب العقارية لمحاولة حلها.

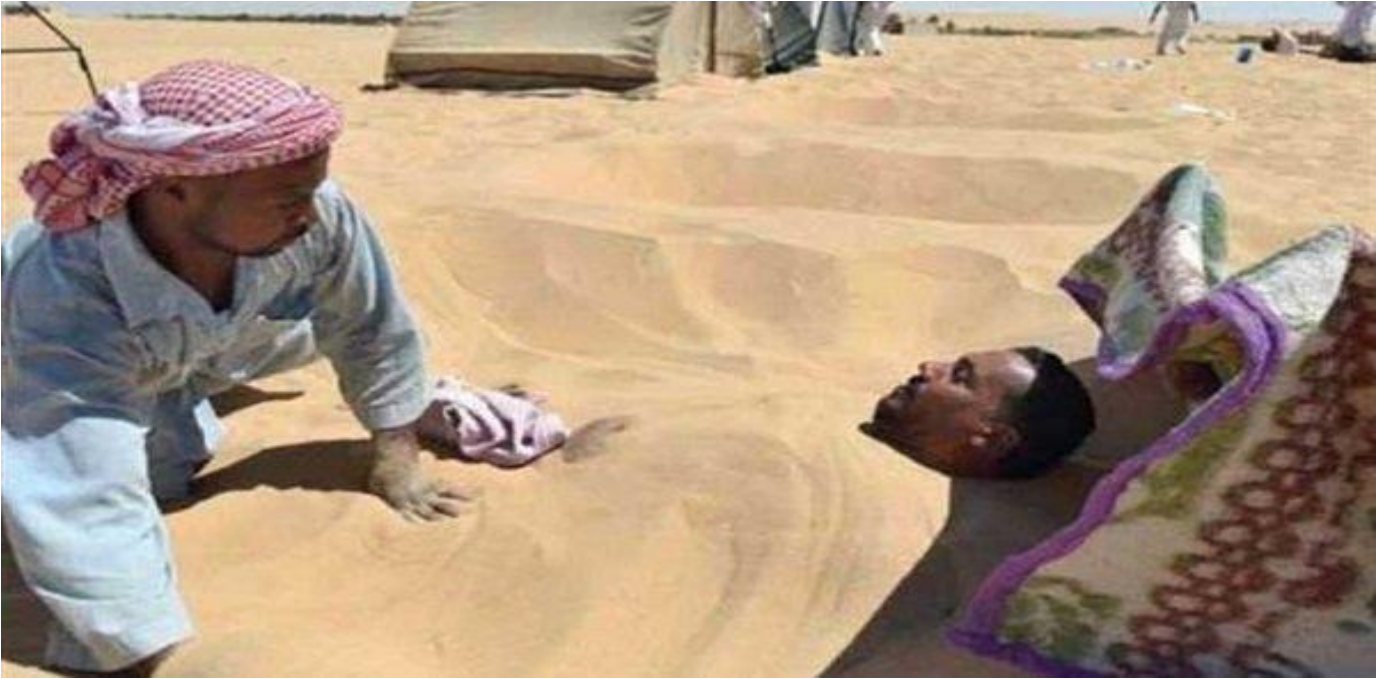
كما تمت إفادة جميع الفنادق بأنه على من يرغب في الإستعانة بخدمات الأستاذ / أشرف الأبحر – مستشار الغرفة الضريبية، فى هذا المجال يرجى الإتصال به مباشرة، على بياناته السابق إرسالها لجميع الفنادق.

وفى هذا السياق فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٣١ لسنة ٢٠٢٠ والذي جاء به " تعفى من الضريبة على العقارات المبنية العقارات المستخدمة فعلياً فى الأنشطة الإنتاجية والخدمية فى المجالات السياحية والفندقية وفى المجالات المتعلقة بقطاع الطيران المدنى وذلك إعتباراً من ١ / ٤ / ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ وقد تم إرسال المنشور رقم (٨٩) لعام ٢٠٢٠ لجميع الفنادق مرفقاً به قرار مجلس الوزراء المذكور لإفادتهم به والعمل بموجبه.

هذا وقد ورد للغرفة أيضاً فى هذا السياق خطاب الأستاذة / غادة شلبى – نائب معالى وزير السياحة لشئون السياحة، والذي يشير الى قرار دولة رئيس مجلس الوزراء بجلسة رقم (١٢٣) بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٣ على بعض المقترحات الخاصة بدعم القطاع السياحى لمواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد ومنها " مد العمل بالقرار رقم (٣١) لسنة ٢٠٢٠ السابق الإشارة إليه ليستمر سريان الإعفاء حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢١ ، والذي على ضوءه تم إرسال المنشور رقم (٤) لعام ٢٠٢١ لجميع الفنادق.

١١- شعبة الفنادق الإستشفائية :

لم يتم عمل اجتماعات لشعبة الفنادق الاستشفائية بسبب جائحة كورونا وذلك نتيجة ما مرت به السياحة المصرية من تعطل عمل الفنادق وعند إعادة تشغيلها كان هناك تحفظ في عمل بعض الأنشطة الخاصة الـ SPAs وتحديدًا تلك المستخدمة للبخر.



١٢- شعبة إقتسام الوقت :

قامت الشعبة بعقد العديد من الاجتماعات التي تضم السادة اعضاء الشعبة والسادة ممثلي وزارة السياحة لمناقشة التعديلات المقترحة من قبل الشعبة والوزارة على بعض بنود العقد النموذجي الخاص ببيع اسابيع اقتسام الوقت للعمل على تعديل قرار وزير السياحة رقم ١٥٠ لعام ٢٠١٠ ، وعليه فقد اسفرت تلك الاجتماعات على الاتفاق بين السادة ممثلي وزارة السياحة والسادة ممثلي الشعبة على تعديل بعض البنود وقيام الشعبة بالاستعانة بالسيد الدكتور مينا اسكندر/ مستشار القانوني للصياغة القانونية لما تم الاتفاق عليه من قبل ممثلي الوزارة واعضاء الشعبة .

ونتيجةً لتلك الاجتماعات فقد تم اعداد مذكرة بشأن إقتراح تعديل بعض مواد القرار الوزاري رقم ١٥٠ لعام ٢٠١٠ الخاص بنظام اقتسام الوقت لعرضها على السيد المستشار القانوني لمعالي وزير السياحة .

واستكمالاً لأعمال شعبة اقتسام الوقت وايماناً من السادة اعضاء الشعبة للنهوض بمستوي التايم شير لما له من اثار ايجابية في تنشيط السياحة الداخلية وقت الازمات وعليه فقد تم اتفاق السادة اعضاء شعبة اقتسام الوقت مع السيد الأستاذ / عبد الفتاح العاصي - مساعد وزير السياحة والآثار لشئون المنشآت الفندقية والسياحية، علي ميكنة نظام اقتسام الوقت بين الغرفة ووزارة السياحة للتحكم من خلال الغرفة والوزارة في كافة البيانات الخاصة لهذا القطاع السياحي الحيوي وحفاظا عليه من الشركات الغير جادة والتي تضر بهذا القطاع علماً بان مكانه هذا القطاع علي نفقة غرفة المنشآت الفندقية (شعبة اقتسام الوقت)

وايماناً من الدور المنوط لشعبة اقتسام الوقت لحل كافة المشاكل التي تواجه السادة العملاء مع السادة اصحاب المنشآت الفندقية وتنفيذا لقرار السيد معالي وزير السياحة رقم ١٥٠ لسنة ٢٠١٠ بشأن تشكيل لجنة فض المنازعات والتي تشكل من كل من :-

- | | |
|--------|---|
| رئيساً | -السيد رئيس الادارة المركزية للفنادق والقرى السياحية |
| عضواً | -السيد رئيس الادارة المركزية لتراخيص المنشآت والاحتياجات السياحية |
| عضواً | -السيد مدير ادارة اقتسام الوقت |
| عضواً | -السيد رئيس شعبة اقتسام الوقت بغرفة المنشآت الفندقية او من يفوضه |
| عضواً | -احد اعضاء غرفة المنشآت الفندقية يرشحه المجلس |

وتختص اللجنة بفحص المنازعات والشكاوي الواردة بشأن بيع وتأجير وتنازل وكل ما يتعلق بنظام وحدات اقتسام الوقت ولها في سبيل ذلك الاستعانة بمن تراه من العاملين والمختص بالمسائل القانونية لاداء مهامها، وانطلاقاً من الدور المنوط للشعبة فقد ساهمت الشعبة مع السادة مسئولتي وزارة السياحة بالعمل علي حل المشاكل الواردة من السادة عملاء التايم شير مع الشركات العاملة بهذا المجال بالنسبة لمصروفات الصيانة والاقامة .



١٣- شعبة الفنادق العائمة :

في اطار الخطة الموضوعية من قبل مجلس ادارة شعبة الفنادق العائمة برئاسة السيد الاستاذ / محمد ايوب، وهي العمل علي انتهاء وازالة كافة المعوقات التي تواجه قطاع السياحة النيلية لتجعله في الصدارة الاولى للجذب السياحي لمصرنا الحبيبة ، حيث انه لامثيل لنهرنا الخالد في دول العالم ومن هذا المنطلق وايماناً من مجلس ادارة شعبة الفنادق العائمة من أجل تحقيق كافة متطلبات السادة اصحاب الفنادق العائمة وتذليل المعوقات التي تحول دون العمل علي تقدم وازدهار السياحة النيلية لمصرنا الغالية وبناءا علي ذلك فقد قامت الشعبة بعقد عدة اجتماعات مع السادة ممثلي الجهات المعنية بالسياحة النيلية وقد اسفرت تلك الاجتماعات عن الاتي :-

❖ أولاً :- وزارة الموارد المائية والري :-

إستكمالاً الي المجهودات التي تقوم بها الشعبة برئاسة السيد الاستاذ / محمد ايوب ، وحرصاً من سيادته في الحفاظ علي مصالح السادة اصحاب الفنادق العائمة ، وبناءا علي القرارين الصادرين من وزارة الموارد المائية والري والمتضمنين فرض رسوم الرسو المؤقت للعائمات السياحية داخل كردون مدن المحافظات (القاهرة – الجيزة – الاقصر – اسوان) بتحصيل مبلغ ١٥٠٠ جنية يومياً للباخرة الواحدة ، كما يحصل اربع امثال المبلغ المنصوص عليه بهذا القرار ، وذلك في حالة الإشغال بالمخالفة بالاملاك ذات الصلة بالري والتي تصل الي مبلغ ٦٠٠٠ جنية يومياً

وبناءاً علي هذا فقد تضافرت جهود الاتحاد المصري للغرف السياحية وغرفة المنشآت الفندقية وشعبة الفنادق العائمة وتم عقد عدة اجتماعات مطولة للوصول الي النقاط الخلافية وعليه تم تقديم طلب لدولة معالي رئيس مجلس الوزراء لتحديد تلك الجزئية (المغاله في طلب الرسو) .

بالنسبة لفرض الرسوم يتم سداد مبلغ ١٥٠٠ جنية يومياً أي ٥٤٠ ألف جنية سنوياً وجعل المرسى طول X عرض X ارتفاع المركب تتراوح ما بين المليون ونصف اي اجمالي ٢ مليون جنية ومع ذلك تم سدادها، علماً بأنه يوجد لدي الشركات المالكة للفنادق العائمة أعباء مالية أخرى مثل :-

١٤٪ رسوم و١٪ محليات و ١٢٪ خدمة وزيادة سعر الدولار وكذلك ما يتبعه من زيادة كافة المشتريات والصيانه كل هذا لو تم حسابه سوف نجد ان المركب تفقد من ايرادتها مبالغ كبيرة تتراوح ما بين ٧٠٪ و ٨٠٪ .

وبناءاً عليه تم مخاطبة السيدة / معالي وزيرة السياحة بالأعباء الواقعة علي كاهل السادة اصحاب الفنادق العائمة من قبل وزارة الموارد المائية والري ونتيجة لذلك تم عدة اجتماعات بوزارة الموارد المائية وبحضور ممثلي غرفة المنشآت الفندقية وبحضور السيد الاستاذ / عبد الفتاح

العاصي وكيل اول الوزارة ورئيس قطاع المنشآت الفندقية والسياحية بوزارة السياحة وقد تم الاتفاق بالاجتماع المنعقد يوم ٢٠١٩/٩/٨ بوزارة الموارد المائية والري علي الاتي :

١- تحصيل مبلغ ٨٠٠ جنية / يوم بنطاق محافظتي الاقصر واسوان .

٢- تحصيل مبلغ ١٢٥٠ جنية / يوم بنطاق محافظتي القاهرة والجيزة شاملة احتساب فترات عدد التشغيل .

٣- تم الاتفاق بشأن العائمت المتوقفة للاصلاح بالورش علي الا يتم احتساب قيمة مقابل الانتفاع لها شريطة وجود اخطار من وزارة السياحة يفيد بمدة التوقف الفعلية للعائمة للاصلاح (تاريخ التوقف والتحرك) ، وكذلك اخطار العائمت .

٤- تم الاتفاق بشأن العائمت المتوقفة عن التشغيل والممنوحة مهلة من وزارة السياحة لتوفيق اوضاعها لاعادة التشغيل فقد تم منحها مهلة لمدة عام علي ان يتم محاسبتها خلال تلك المهلة بفئة رسوم مؤقت بمبلغ ٢٧٥ جنية / اليوم علي ان تقوم وزارة السياحة بموافاه وزارة الري ببيان بأسماء هذه الوحدات وأماكن تواجدها والتواريخ المتوقعة لعودتها للعمل .

٥- كما تم الإتفاق بالنسبة لمبدأ الغرامة في حالة المخالفة بشأن تجديد التراخيص للمراسي السياحية فقد تمت الموافقة علي إعطاء مهلة عام تنتهي في ٢٠٢٠/٨/٣٠ لتوفيق أوضاع المراسي المنتهية تراخيصها مع تقليل قيمة غرامة المخالفة الي الضعف بعد إنتهاء المهلة

اما بشأن المديونيات المستحقة علي اصحاب الانشطة السياحية بشأن رسوم مقابل الانتفاع بنهر النيل والمنتهي الي العديد من التوصيات لتخفيف الاعباء علي النشاط السياحي وعلي ضوءها صدر القرار الوزاري رقم ٣٥٧ لسنة ٢٠١٩ والخاص بتعديل فئات مقابل الانتفاع بالاملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف والذي تضمن تعليق المخالفة (٤ امثال) وتخفيضها الي الضعف بعد انتهاء المدة الممنوحة والعديد من المميزات وبناءا علي ذلك قامت الشعبة برفع مذكرة من الاتحاد المصري للغرفة السياحية بشأن مديونية الشركات لدي وزارة الموارد المائية والري وتم تسليم كشف بمديونية الشركات الي السيد الاستاذ / محمد ايوب لاطار الشركات بالمديونيات الخاصة بهم ، وهذا وقد افاد سيادته بان يجب سداد رسوم جعول عام ٢٠١٨ بالكامل مع سداد ٢٥٪ من مديونية عام ٢٠١٩ وتقديم الشركات للغرفة بما يفيد السداد ورفع ذلك للاتحاد المصري للغرف السياحية حتي يتمكن الاتحاد من تقسيط باقي المديونية الخاصة بعام ٢٠١٩ ودراسة امكانية تاجيل او الغاء رسوم الجعول علي الشركات خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠ الي اكتوبر ٢٠٢٠ وايضا تقرر الغاء الحجز علي المراسي وخلافه نظير وجود مديونية علي الشركات

❖ ثانياً :- هيئة النقل النهري :

تم عقد عدة اجتماعات مع الهيئة العامة للنقل النهري بحضور السيد اللواء / شعبان محمد عبد السلام وذلك لعرض المشاكل التي تعوق قطاع الفنادق العائمة للتفضل لدرستها وايجاد حلول لها وهي كالتالي :

١- بناءا علي الضوابط الجديدة الموضوعه من قبل معالي رئيس مجلس الوزراء لتشغيل الفنادق العائمة وتقرير تشغيل الفنادق العائمة بنسبة ٥٠٪ من العاملين، وعلي ضوء ذلك طالب سيادته تخفيض اعداد العمالة لترخيص ٢٠ ملاحه بنسبة ٢٥ ٪ وتحديد ذلك بالترخيص .

٢- في حالة تقديم طلب للحصول علي السنة الخامسة يكتفي بالتصوير تحت الماء مع السادة مهندسي الهيئة العامة للنقل النهري ويتم الحصول علي ترخيص لمدة سنة او لمدة عام مرة واحدة .

٣- نظرا لوجود عجز في كافة المهن الخاصة في قسم البحرية - قسم الصيانة - فيوجد إقتراح بمراجعة أعداد العاملين المسجلين بـدفتر هيئة النقل النهري، في عدد من الوظائف، علي سبيل المثال (عدد قائي الباخرة - عدد ميكانيكي اول - عدد المهندسين - عدد كهربائي اول - وخلافة بكافة الوظائف)

٤- دراسة تأجيل الدورات التدريبية للعاملين بقسم البحرية وقسم الصيانة عند تجديد تراخيصهم نظرا للظروف الراهنة التي تمر بها البلاد.

٥- دراسة الغاء بند ال ٦ سنوات اللازمة للترقي من وظيفة الي وظيفة اعلي والاكتفاء بثلاث سنوات فقط فمثلا عند الترقى من كهربائي الي كهربائي اول يلزم مرور ٦ سنوات للحصول علي وظيفة كهربائي اول.

٦- دراسة تخفيض الرسوم المطلوبة لتجديد التراخيص الملاحية كل سنتين وهو مبلغ وقدره ٦٠ الف جنيه مصري لاغير (تشمل تذاكر طيران سفر لجنة الملاحة وانتقالاتهم الداخلية واقاماتهم بالاقصر) او تقسيطه واعتبار الرسوم المسددة تكفي لمدة ٤ سنوات بدلا من سنتين او اربع معاينات لانه عند مرور سنتين او اربع معاينات يطلب من السادة اصحاب الفنادق العائمة سداد مبلغ ٦٠ الف جنيه مصري لاغير مرة اخري وتلاحظ لنا في الاونة الاخيرة طلب تقديم تذاكر طيران الي اللجنة للسفر الي الاقصر الامر الذي يمثل علينا عبئا في ظل الظروف الراهنة

٧- اما بخصوص موضوع خطاب التأمينات الاجتماعية الذي يرسل بالبريد العادي فهذا الاجراء ويؤدي الي تاخر وصول الخطابات .

كما قامت الشعبة بايفاد ممثل عنها لحضور عملية القاء عدد (٥٠٠ شمندورة) بالخط الملاحي (الاقصر - أسوان) وذلك لتحديد الخط الملاحي، كما قامت الشعبة ايضا بتقديم مذكرة للاتحاد المصري للغرف السياحية للتفضل بعرضها علي اللجنة اللجنة الوزارية العليا للتراخيص والتي يمثل فيها السادة الوزراء السادة اتحاد الغرف ودولة معالي رئيس مجلس الوزراء وتم عرض مشكلة رافع السفن وراء السد حيث ان تكلفته تبلغ ٤٨٠ مليون جنيه وذلك نظرا لارتفاع التكلفة فقد تم الاتفاق علي الاتي :

١- الاكتفاء بتقديم شهادة قياس سمك الصاج من المكاتب الاستشارية بحضور احدي الجامعات (بورسعيد - الاسكندرية) ويكون الترخيص المؤقت علي حسب التقرير الفني المعتمد من الجامعة والمكتب الاستشاري حسب حالة كل فندق عائم فمثلا لو الحالة الفنية.

٢- للفندق العائم بنسبة ٨٠٪ يتم اعطاء ترخيص مؤقت لمدة عام ، ولو الحالة الفنية للفندق العائم ٩٠٪ يتم اعطاء رخصة لمدة ٣ سنوات.

واسفر هذا الاجتماع بموافقة مجلس ادارة هيئة النقل النهري علي المطالب المشار اليها بعاليه من شعبة الفنادق العائمة وتمت الموافقة علي الاتي :

وافق مجلس ادارة الهيئة العامة للنقل النهري في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠٢٠ علي المذكرة رقم ٢ بشأن تاجيل الرفع علي الجفاف للوحدات السياحية وقد وافق المجلس علي منح الوحدات السياحية مهلة لتاجيل الرفع علي الجفاف لمدة سنة واحدة فقط وفقا للضوابط الآتية :

١- تصوير الوحدة تصوير تحت المياه وفقا للاشترطات الموضوع مسبقا من الهيئة والمحددة من مجلس ادارة الهيئة في التصوير تحت المياه بحضور ممثلي هيئات الاشراف او الجامعات الحكومية المصرية التي تتضمن اقسامها بناء وعمارة السفن (الاسكندرية - بورسعيد) وثبوت الصلاحية الفنية للوحدة .

٢- تسري هذه المهلة علي الوحدات السياحية التي يحل موعد رفعها الوجوبي عام ٢٠٢٠ و عام ٢٠٢١ .

٣- تصدر تراخيص للوحدات السياحية في حال استيفاء الضوابط المقررة لمدة لا تتجاوز عام من تايخ اعتماد القرار .

كما وافق مجلس ادارة الهيئة العامة للنقل النهري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠/٢٦ علي المذكرة رقم ٣ بشأن تداعيات جائحة كورونا علي القطاع السياحي وقد وافق المجلس علي الاتي :

١- تخفيض عدد افراد الطاقم علي الوحدات السياحية بما لا يؤثر علي امن وسلامة الوحدات والركاب والعاملين عليها وذلك تماشياً مع قرار مجلس الوزراء بتخفيض طاقة الوحدات السياحية وسيتم التخفيض طبقاً لجدول التطبيق المرفق (سيتم وقف العمل بهذا القرار حال الغاء قرار مجلس الوزراء) .

٢- قبول التعهد المقدم من مالك الوحدة السياحية موقع عليه بصحة التوقيع من احد البنوك بصحة بيانات التأمينات الاجتماعية ويتم منح تراخيص مؤقتة لمدة اقصاها ثلاثة اشهر لحين التأكد من صحة البيانات من جانب التأمينات الاجتماعية .

٣- يتم تأجيل سداد الرسوم والتكاليف حتي ٢٠٢٠/١٢/٣١ طبقاً للقرارات الصادرة من مجلس الوزراء بالجلسة رقم ١١١ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣٠ .

٤- علي ان يعاد النظر في قرار مجلس الادارة بالمذكرة المعروضة حال تغيير قرارات مجلس الوزراء بهذا الشأن .

❖ ثالثاً : اعادة تشغيل الفنادق العائمة :

كما قامت الشعبة تنفيذاً لتوجيهات دولة معالي رئيس مجلس الوزراء بتعميم الضوابط الموضوعه من قبل رئاسة مجلس الوزراء لاعادة تشغيل الفنادق العائمة وتم بالفعل تنفيذ الفنادق تلك الضوابط وعددهم وجاري استقبال الاوراق الخاصة باعادة التشغيل.

● تم التقدم لاعادة التشغيل الفنادق العائمة عدد ٤٣ منشأة

● تم منح عدد (١٦) شهادة بالموافقة علي التشغيل.

● تم التشغيل الفعلي لعدد ٢ فندق عائم وهم (ليفنجستون – سليسيا)

كما قامت الشعبة بايفاد ممثل عنها باللجنة الخاصة لاعادة التشغيل

❖ خامسا : صندوق الطوارئ :

علي ضوء المجهودات المبذولة من قبل السيد الدكتور / خالد العناني – وزير السياحة والآثار لمساعدة المنشآت الفندقية والسياحية لمواجهة الازمة الحالية وذلك للتنسيق المستمر بين معاليه والغرفة والاتحاد المصري للغرف السياحية، وعلي ضوء ذلك فقد تضافرت الجهود المبذولة من كافة الاطراف المعنية وكللت بالموافقة علي صرف اعانة للعاملين بالمنشآت الفندقية والسياحية لمواجهة تلك الازمة .

وعليه فقد قامت الغرفة بتعميم منشور علي المنشآت الفندقية بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٣٠ وتقدم للغرفة عدد ٨٦٤ منشأة فندقية منهم عدد ١٣٩ فندق عائم باجمالي عمالة ١٥٣,٤٥٦ عمالة مؤمن عليهم وتم الصرف لكافة المنشآت الفندقية التي تقدمت لصرف الاعانة بالدفعة الاولى .

واستكمالا الي المجهودات الكبيرة المبذولة من كافة الاطراف المعنية المشار اليها بعاليه تمت الموافقة علي صرف الدفعة الثانية والثالثة لكافة المنشآت الفندقية بدءا من تاريخ ٢٠٢٠/٩/٨ وتقدم للغرفة عدد ٥٨٩ منشأة فندقية لصرف الاعانة الثانية للعمال المضارين للدفعة الثانية وايضا عدد ٤١ منشأة فندقية تقدمت رغم انها حصلت علي قروض من مبادرة البنك المركزي ليصبح اجمالي العدد المتقدم حتي تاريخه هو ٦٣٩ منشأة فندقية .

واستمرارا للمجهودات المبذولة فقد تمت الموافقة علي صرف الاعانة للمنشآت الفندقية التي لم تتقدم باوراقها لصرف اعانة الدفعة الاولى وجاري حتي الان استلام واستقبال الطلبات المتبقية من كافة المنشآت الفندقية .



١٤- شعبة فنادق ١، ٢، ٣ نجوم :

أولاً : الغرض من إنشاء الشعبة :

بناءً على القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن إنشاء الغرف السياحية، وإستناداً إلى اللائحة الأساسية المشتركة للغرف السياحية الصادرة في ٢٠١٧/٧/١٩ مادة رقم ٢٠ والتي تنص على "يختص مجلس الإدارة بما يأتي :- (١١) إنشاء أو حل فروع أو شعب للغرفة وذلك بعد موافقة وزير السياحة"، وكذا مادة رقم ٢٨ والتي تنص على "للغرف السياحية إنشاء فروع أو شعب لها، تنشأ وتحل الفروع والشعب بقرار يصدر من مجلس إدارة الغرفة بأغلبية ثلثي الأعضاء بعد موافقة وزير السياحة"، وبناءً على ذلك، تقرر استمرار عمل شعبة فنادق ٣، ٢، ١ نجوم، حرصاً من مجلس إدارة الغرفة على مصلحة تلك المنشآت لما لها من طبيعة خاصة متماثلة والعمل على رعاية مصالحها لتحقيق الهدف الرئيسي للغرفة طبقاً لما جاء بنص المادة ٣ من الباب الأول بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها.

وذلك أيضاً بغرض توسيع وزيادة دائرة التواصل بين أعضاء الجمعية العمومية بعضهم البعض وبينهم وبين أعضاء مجلس إدارة الغرفة وتطبيقاً لمبدأ اللامركزية في الأداء بما يحقق مصالح القطاع الفندقى من خلال وفى حدود السياسة العامة لمجلس إدارة الغرفة، وباعتبار الشعبة هى الجسر الرئيسى الناقل لنبض المنشآت المصنفة ٣، ٢، ١ نجوم فيما يتعلق بها سواء من موضوعات أو مشكلات أو معوقات أو آراء أو خلافه، لترحها على مجلس إدارة الغرفة لاتخاذ اللازم بما يحقق مصلحة فنادق الشعبة والغرفة والقطاع الفندقى بوجه عام.

ثانياً: كيان الشعبة وهيكلها التنظيمى.

١- إحصائياً

طبقاً للبيانات المتوافرة بمركز معلومات الغرفة نوضح أعداد الفنادق الأعضاء بالشعبة من خلال الإحصائية الآتية:-

الدرجة	عدد الفنادق الثابتة	عدد الغرف
٣ نجوم	٢٣٤	٣٨٥٣١
٢ نجمة	١٥٧	١١٠٨٠
١ نجمة	٨٨	٣٧١٠
الإجمالى	٤٧٩	٥٣٣٢١
النسبة المئوية لعدد فنادق الشعبة وطاقاتها الإيوانية من إجمالى الفنادق الثابتة بجميع درجاتها والبالغ عددها ٩٠٩ فندق.	٥٢,٦ %	٢٨,١ %

هذا وبالإضافة إلى ما جاء بالإحصائية بعاليه يؤخذ في الاعتبار أيضاً الفنادق العائمة التي تنتمي إلى شعبة الفنادق العائمة بمختلف درجاتها النجومية والتي من بينها فنادق ٣ نجوم وفنادق ٢ نجمة وتمثل في مجملها ٢٥ فندق عائم.

ثالثاً- أعمال الشعبة خلال عام ٢٠٢٠ :

تم عقد عدد ٢ إجتماع خلال الفترة المذكورة فقط، وذلك نظراً لإنتشار فيروس كورونا Covid 19 مما أدى إلى عدم القدرة على إجتماع أعضاء مجلس الشعبة داخل مقر الغرفة دورياً كما هو متبع، ولكن أعضاء الشعبة كانوا على إتصال دائم عن طريق وسائل التواصل الإجتماعى وخاصة (Whats App).

الإجتماع الخامس للدورة الحالية بتاريخ ٢٣/١/٢٠٢٠:-

تم مناقشة:-

١- تقديم تقرير لمجلس إدارة الغرفة يتضمن المشاكل والمعوقات التي تواجه فنادق الشعبة والقطاع السياحى بوجه عام، حتى يتسنى لمجلس إدارة الغرفة تجميع المشاكل فى مذكرة موحدة وتقديمها للجنة الوزارية، وتم حصر المشاكل والمعوقات فى:-

المسئول عن الفنادق شرطة السياحة أم الأقسام التابعة لها الفنادق:-

تواجه العديد من الفنادق مشكلة تدخل الأقسام أو الأمن العام التابع لها الفندق فى أمور إدارة الفنادق من طلب كشوف النزلاء أو طلب موافاتهم بأى بيانات أخرى، علماً بأن المسئول عن الفنادق من الناحية الرسمية هى شرطة السياحة.

لذا تم طلب التأكيد على عدم تعامل أفراد الأمن العام مع الفنادق وعدم دخولهم الفنادق وأن شرطة السياحة هى الجهة الرسمية التى من حقها التعامل مع الفنادق حتى لا يحدث أى خلط بين دور الجهتين، وذلك عن طريق كتاب دورى يوزع على الفنادق صادر من وزارة السياحة أو من وزارة الداخلية أو كليهما أو بالطريقة المناسبة لذلك.

لقد جاء بمحضر الاجتماع السادس للشعبة ما يلي :

أولاً : تحليل الـ PCR :

حيث تم الإتفاق أخيراً على أن يتم عمل تحليل الـ PCR فى مطارى شرم الشيخ والغردقة وذلك بعد مجهودات كبيرة من مجلس إدارة الغرفة لإقناع الإدارة السياسية بهذا الأمر، خاصة وأن عدداً من الدول الأوروبية والتي تأتى كسياحة لمصر لا تمتلك مقومات سهولة عمل التحليل المذكور.

ثانياً : قانون رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٠ بشأن نسبة ١٪ مساهمة فى صندوق الكوارث :

هناك فقرة فى هذا القانون تنص على أنه من حق الوزير المختص المطالبة بإعفاء القطاع المتضرر من هذا القانون، وبالفعل قامت الغرفة بمخاطبة الإتحاد المصرى للغرف السياحية ليقوم بدوره بمخاطبة وزير السياحة لإعفاء الفنادق المتضررة ولازلنا فى إنتظار الرد.

١٥- إعادة تشغيل الفنادق الثابتة : - ما تم خلال مبادرة إعادة تشغيل الفنادق

١- تمت مخاطبة ثلاثة شركات كان سبق مخاطبتها للتعاون مع الغرفة في برنامج متصل بنظام تحليل المخاطر وذلك لتقديم الدعم لتنفيذ ما جاء بإعلان مجلس الوزراء من ضوابط الإقامة بالفنادق السياحية تم وضعها بالتنسيق بين وزارة السياحة والآثار ووزارة الصحة والسكان والطيران المدني وفقا لإرشادات منظمة الصحة العالمية.

٢- تمت دعوة الفنادق الأعضاء بالغرفة للمشاركة في مبادرة إعادة تشغيل الفنادق بالنسبة لمحافظة البحر الأحمر وجنوب سيناء وصعيد مصر، أو استمرار التشغيل لباقي المحافظات.

٣- عند وضع رسوم المشاركة في المبادرة تمت مراعاة تدرج رسوم الاشتراك وفقا لإجمالي عدد الغرف بالفندق كما تم استثناء بعض الفنادق في المناطق النائية التي تضررت من توقف النشاط السياحي من ٢٠١١ وتم تأجيل السداد لبعض الفنادق ذات التصنيف نجمة ونجمتين.

٤- شارك في المبادرة حتى الآن ما يزيد على ٨٠٠ فندق ثابت في مختلف المحافظات شمالا وجنوبا وشرقا وغربا وقد حصل ما يزيد عن ٧٠٠ فندق على شهادة التشغيل الصادرة من وزارة السياحة والآثار ووزارة الصحة والسكان وغرفة المنشآت الفندقية، كما حصلت ما يزيد عن ٢٠٠ فندق على الشهادة الدولية.

٥- طبقا لقرارات مجلس الوزراء، تم استئناف عمل الفنادق القائمة من ١/١٠/٢٠٢٠ وحصلت ٤٣ فندق عائم على شهادة إعادة التشغيل.

مساهمة الغرفة في إجراءات الحجر الصحي :

١- في إطار ما قامت به الدولة لإعادة المصريين العالقين بالخارج، وما استتبعه من إجراءات الحجر الصحي، قامت الغرفة من خلال فرع البحر الأحمر بتسكين القادمون من الخارج بفنادق مرسى علم، كذلك في فنادق القاهرة ومحافظة جنوب سيناء والفنادق القائمة العاملة بين الأقصر وأسوان. وقد قامت الغرفة بالإشراف على الحجر الصحي وتدريب العاملين بالتعاون مع وزارة الصحة على التعامل مع هذا الموقف من حيث التعقيم والتعامل مع هؤلاء الخاضعين للحجر الصحي، كما قامت بتحمل تكلفة الإعاشة لبعضهم.

٢- قامت الغرفة بالتنسيق مع السادة الأطباء بالحجر الصحي بوزارة السياحة على عمل التوعية اللازمة للعاملين بالفنادق المشاركة في استضافة العالقين من حيث تدريبهم على كيفية التعامل مع الحالات المشتبه فيها أو المصابة

٣- قامت الغرفة بالتنسيق مع مديريات الصحة والشركات المسؤولة عن تعقيم الفنادق لعمل زيارات للفنادق لتدريب العاملين بالفنادق على كيفية التعقيم والأماكن الأكثر عرضة للتلوث كما قامت الغرفة بتوفير مواد التعقيم لعدد من الفنادق.

١٦- إنشاء صفحة للغرفة Website :

بناء على قرار مجلس إدارة غرفة المنشآت الفندقية فقد تم إنشاء صفحة جديدة للغرفة Website حيث ان البرنامج التقني المستخدم في الصفحة السابقة لم يعد قابل للتطوير، لذا فقد تمت مخاطبة عدة شركات والتي تقدمت بالعروض المطلوبة وتم اختيار شركة Tekeg.

هذا وقد تم الانتهاء من الصفحة وتشغيلها بصورة تجريبية، وقد قامت الغرفة بمخاطبة أعضائها لزيارة الصفحة وقد تلقت بعض التعليقات من السادة الأعضاء.

١٧ - مبادرة البنك المركزى :



على ضوء المجهودات الكبيرة التى تقوم بها الدولة بكافة مؤسساتها، لمساعدة المنشآت الفندقية والسياحية لمواجهة الأزمة الحالية، وإهتمامها البالغ بالقطاع السياحى والفندقى فقد قام البنك المركزى بإعداد مبادرة لمساندة القطاع السياحى (مبادرة سداد الرواتب وتكاليف الصيانة).

وعلى ضوء ذلك فقد قامت الغرفة بإرسال منشور لجميع الفنادق لإفادتهم بأنه على من يرغب فى الإستفادة من المبادرة المذكورة ، التقدم الى غرفة المنشآت الفندقية للحصول على شهادة من قبل الإتحاد المصرى للغرف السياحية لتقديم

ها للبنوك المعنية للحصول على قروض ميسرة.

وفى هذا السياق فقد ورد للغرفة خطابين من السيد الأستاذ / طارق عامر – معالى محافظ البنك المركزى، حيث قام البنك المذكور بتعديل شروط مبادراته لصالح القطاع السياحى وفقاً لما ذكر بالخطابين (سالفى الذكر) ومن ثم تم مد فترة العمل بمبادرة قطاع السياحة حتى نهاية ٢٠٢١ وكذا تعديل مبادرتى الإحلال والتجديد بالفنادق وتمويل سداد المرتبات بضمان وزارة المالية، وقد تم إرسال فى هذا الخصوص لجميع الفنادق لإحاطتهم بذلك، وهذا بيان بالفنادق التى تقدمت للغرفة فى هذا الصدد للإستفادة من مبادرة البنك المركزى :

الفنادق القائمة	الفنادق الثابتة
عدد (٤١) منشأة فندقية	عدد (١٤٥) منشأة فندقية

علماً بأنه ورد للغرفة بعض الشكاوى تفيد عدم رد أو رفض بعض البنوك تنفيذ المبادرة المشار إليها بعاليه، وعلى ضوء ذلك فإنه جارى بحث هذه الشكاوى ومن ثم إتخاذ الإجراءات اللازمة فى هذا الشأن.

١٨ - مساهمات الغرفة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ :

بيان	مبلغ
مساهمة الغرفة في صندوق تحيا مصر	1,150,000
شراء كمادات لصالح شرطة السياحة	9,000
شراء معدات ولوازم مكاتب لمكتب اللجنة الفنية للتراخيص بوزارة السياحة	88,807
مساهمة الغرفة في ايجار عدد ٢ دافع لزوم دفع الفنادق العائمة	228,114
مساهمة للغرفة لوزارة السياحة بمناسبة الإنتهاء من إعداد المواصفات الجديدة للفنادق (H.C)	155,556
المساهمة لصالح الإتحاد المصري في سحور رمضان	70,693
الاجمالي حتى ٣٠/٦/٢٠٢٠	1,702,170

وذلك بالإضافة إلى مساهمات تمت خلال الفترة من ١/٧/٢٠٢٠ حتى تاريخه وهي كالتالي :

بيان	مبلغ
مساهمة الغرفة في الفيلم الدعائي (رحلة سائح) بالإتحاد المصري للغرف السياحية	500,000
مساهمة الغرفة في دعم اصحاب الحناطير بمحافظة الأقصر وأسوان نظرا لظروف القطاع السياحي	500,000
الإجمالي	1,000,000
ليصبح إجمالي قيمة المساهمات خلال الفترة من ١/٧/٢٠١٩ حتى تاريخه بإجمالي مبلغ : ٢,٧٠٢,١٧٠,٠٠٠ جم	

هذا بالإضافة الى الموافقة على قيام الغرفة بشراء أجهزة كمبيوتر ، لجميع الفنادق المقيمة على فئة ١ ، ٢ نجمة ، على أن يتم منحها (مجاناً) للفنادق المذكورة.

وكذا الموافقة على منح جميع الفنادق والشركات الأعضاء بالغرفة تخفيض قدره ٥٠ % على الإشتراكات المستحقة للغرفة عن العامين الماليين (٢٠٢١/٢٠٢٠) و (٢٠٢٢ / ٢٠٢١) وذلك نظراً للظروف التي يمر بها القطاع الفندقى في ظل إستمرار جائحة كورونا المستجد.

١٩- فرع الغرفة بالبحر الأحمر :

- المشاكل التي واجهت المنشآت الفندقية وتم بحثها مع الأجهزة التنفيذية بالمحافظة :

اولا - مشاكل المياه والكهرباء والمواد البترولية ٠

١. التنسيق مع شركة الكهرباء لعدم فصل التيار الكهربائي عن بعض الفنادق مثل مجموعه جراند الغردقة - هارموني مكادي - فندق كيفز ومنحهم مهلة للسداد
٢. جاري التنسيق مع وزارة السياحة وشركة مصر للبترو ل صرف حصص السولار اللازمة للتشغيل للمنشآت الفندقية التي ليس لديها خدمة الغاز الطبيعي.

ثانياً : دور الغرفة تجاه أعضائها :

١. الاشتراك مع لجان مأمورية الضرائب العقارية بالبحر الاحمر في حصر وتقدير اعداد الغرف الفندقية والدرجة السياحية المقيم عليها الفندق مع مراعاة التشغيل المرحلي للمنشأة والدرجة السياحية لربط الضريبة العقارية.
٢. تم تشكيل لجان من وزارة السياحة والصحة والغرفة واحدي الشركات المتخصصة في إجراءات السلامة والصحة لمراجعة الإجراءات التي قامت بها المنشآت من اعمال التطهير والتعقيم من خلال عمل برامج للتدريب على اعمال الحماية من الفيروسات وتوعيه العاملين بها حيث تم المرور على عدد ١٠٠ كيان فندقي وتدريب ٩٠٠ عامل وموظف بها.
٣. التنسيق الشامل مع الجهات المعنية باستخدام المنشآت الفندقية بمدن مرسى علم وجنوب القصير كوحداث عزل وحجر صحي للحماية من وباء كورونا لمدة ١٤ يوم حيث تم تخصيص أكثر من عشرين منشأة لاستقبال المصريين العالقين ثم العائدين من الخارج والبالغ عددهم أكثر ثمانية الاف مصري لمدة ١١٢٠٠٠ ليلة وتقديم كافة خدمات الضيافة والرعاية الطبية لهم.
- تم تشكيل لجان من وزارة السياحة والصحة والغرفة ثلاث شركات دوليه متخصصة في إجراءات السلامة والصحة لمراجعة الإجراءات التي قامت بها المنشآت من اعمال التطهير والتعقيم لإعادة فتح وتشغيل المنشآت حيث تقدم عدد ٢١٦ منشأة بطلبات لإعادة التشغيل حصل مهم على الشهادة المحلية ٢٠٧ منشأة والشهادة الدولية ١٣٣ منشأة.

٤. جاري العرض علي وزير السياحة لاستصدار قرار باعتبار المنشآت الفندقية والسياحية منشأة صناعية في مواجهة شركة الكهرباء حتى تتمتع بمضمون قرار السيد الدكتور / رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٨١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تخفيض أسعار الكهرباء للمنشآت الصناعية بواقع عشرة قروش لكل كيلوات وطلب الاعفاء من القسط الثابت لمدة ٦ أشهر.

٥. تم تنظيم ندوة حول تطبيق كود الحماية المدنية الجديد بالفنادق بحضور ممثلي إدارة الحماية المدنية بالبحر الأحمر ، هدف الندوة الاجابة على التساؤلات حول تطبيق كود الحماية المدنية الجديد بالفنادق والتأكيد علي أهمية بدء العمل بالكود المصري الجديد للحماية من أخطار الحريق الخاص بالمنشآت الفندقية حيث تم تعديل بعض بنود الكود السابق لمواجهة الاشتراطات التي يوجد استحالة أو صعوبة في تنفيذها، وكذا الاشتراطات التي يمكن تنفيذها ببدائل تحقق ذات الهدف ومد فترة التطبيق للمباني القائمة حتي تاريخ اصدار القانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بدلا من ١٩٩٨م ، كما ان الغرفة أرسلت لجميع أعضائها من الفنادق نسخة من بنود الكود المصري للحماية من إخطار الحريق ، الصادر بقرار من وزير الإسكان وذلك لإبلاغهم رسميا بالكود واستعدادا لبدء تطبيقه بشكل إجباري اعتبارا من ٢٠٢٠/٨/٢٢ وإيقاف منح المهل من هذا التاريخ وايضا تم استحداث شيك ليست يتم العمل به لكافة بنود الكود

ثالثاً : التصدي لتحصيل رسوم دون السند القانوني :

١. متابعة قيام الهيئة العامة لمواني البحر الاحمر بتحصيل رسوم مقابل حق انتفاع للسقالات والمرابين امام المنشآت دون سند من القانون بواقع ١٠٠ جم عن كل متر مربع الي صدر قرار السيد المهندس / وزير النقل رقم ٣١٧ لسنة ٢٠٢٠ بناء على نتائج الاجتماع المنعقد مع السيد وزير السياحة والسيد رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري للغرف السياحية محدد الرسوم بثلاث فئات تبدأ من ١٠ جم حتي ٤٢ جم طبقا لاستغلال السقالة

رابعاً : دور الغرفة في المساهمات المجتمعية :

١. دعم المحافظة ومديرية الشؤون الصحية بالتعاون مع بعض الكيانات الفندقية لتقديم دعم عيني بتوفير مواد التعقيم خمسمائة كيلو جرام {كلور} توفير خمسة وعشرون بدلة وقائية للعاملين بشركة هيكا المشاركين في اعمال التعقيم بالإضافة الي مواد غذائية لهم

٢٠- فرع الغرفة بالوجه القبلى :

أولاً : قام ممثلى فرع الغرفة بحضور المؤتمر الذى عقده معالى الدكتور / خالد عنانى - وزير السياحة والآثار، وذلك بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٨ بفندق سونستا وقد تم مناقشة عدة موضوعات هامة كان أبرزها مبادرة البنك المركزى وكيفية مساعدة الفنادق المتعثرة عن سداد الديون المستحقة للبنوك كما تمت مناقشة العديد من المشاكل التى تواجه فنادق الأقصر وأسوان .

ثانياً : مع بدء أزمة كورونا ومن منطلق مساهمة الغرفة فى تخفيف المعاناة عن النزلاء الأجانب وطاقم الفندق العائم سارة (النيل أنوكيت) الذى ظهر فيه أول حالات الكورونا وبناء على توجيهات السيد الأستاذ / ماجد فوزى رئيس مجلس إدارة الغرفة المركزية فقد تم المساهمة بالوجبات الغذائية والمشروبات وخلافه لمدة أربعة أيام .

ثالثاً : تم عقد مؤتمر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٨ بفندق سونستا الأقصر لمناقشة التداعيات الخاصة بفيروس كورونا ومناقشة الإجراءات الاحترازية وتأثيرها على القطاع السياحى وكان ذلك بحضور السيد معالى المستشار محافظ الأقصر والأستاذ / أحمد الوصيف رئيس الإتحاد المصرى للغرف السياحية والسيد الأستاذ ماجد فوزى رئيس مجلس إدارة غرفة المنشآت الفندقية والسادة مديرى وأصحاب الفنادق الثابتة والعائمة وشركات السياحة بالأقصر .

رابعاً : تم عقد عدة إجتماعات مع السادة أصحاب ومديرى الفنادق بالأقصر وأسوان لمناقشة تداعيات الأزمة الحالية والمشاكل التى تواجههم بسبب أزمة فيروس كورونا وذلك لمساعدتهم فى التعامل مع الوضع الحالى وإتخاذ الإجراءات الاحترازية بالفنادق وذلك حرصاً من الغرفة لخدمة أعضائها لتعمل على تذليل العقبات والمشاكل التى تواجههم وقد تم رفع هذه المشاكل للغرفة المركزية التى قامت مشكورة بمخاطبة السيد الدكتور / رئيس مجلس الوزراء المعنية والتى أسفرت عن تأجيل الديون المستحقة للجهات الحكومية وحالياً تم تأجيل الديون حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ كما تم التواصل أيضاً مع السيد المستشار / محافظ الأقصر وكذا أسفر عن أن سيادته أصدر قرار بإرجاء سداد جميع مستحقات الفنادق الثابتة والعائمة حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بما فيها مستحقات المراسى.

خامساً : تم حضور عدة إجتماعات بصفة دورية مع السيد المستشار / محافظ الأقصر وبحضور الأجهزة التنفيذية لمناقشة أى مشاكل أو معوقات نظراً للظروف الحالية، تم أيضاً عقد عدة إجتماعات بين السيد محافظ أسوان والسيد الأستاذ / ماجد أنطوان رئيس الفرع لمناقشة تداعيات الموقف الحالى التى تواجه الفنادق والسياحة بصفة خاصة وكيفية مساعدة المحافظة .

سادساً : بناءً على توجيهات معالى الدكتور / خالد عنانى وزير السياحة والآثار بتكوين لجان بالأقصر وأسوان للعمل على إتخاذ الإجراءات اللازمة نحو إعادة فتح الفنادق بعد التأكد من إتخاذ جميع الإجراءات الاحترازية وذلك إيماءً إلى الكتاب الوارد من الغرفة المركزية رقم ٥٦٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٥ لذا فقد تم تكوين لجان بكل محافظة من محافظات الفرع من مكتب وزارة السياحة

بالمحافظة وعضو مجلس إدارة الفرع ومديرية الصحة بكل محافظة وأسفرت هذه اللجان على إعادة فتح عدد ٥٩ فندق ثابت وبيانهم كالتالى (٢٦ فندق بالأقصر - ٥ فنادق بأسيوط - ٨ فنادق بأسوان - ٨ فنادق بالوادى الجديد - ٧ فنادق بالمنيا - ٢ فندق بأبو سمبل - ٢ فندق بالفيوم - فندق بسوهاج وجارى العمل على إعادة فتح باقى فنادق الفرع .

سابعاً : نظراً للظروف السيئة التى تمر بها فنادق الوادى الجديد وبناء على التظلم المقدم من هذه الفئة من الفنادق وطلب إعفائهم من رسوم إعادة التشغيل وكذلك الإشتراكات المستحقة عليهم للغرفة من سنة ٢٠١١ حتى الآن ، فقد تم عرض هذا الأمر على السيد الأستاذ / ماجد فوزى رئيس مجلس إدارة الغرفة المركزية وقد تفضل سيادته مشكوراً بالموافقة على تأجيل سداد الإشتراكات المستحقة عليهم وكذا إعفائهم من سداد رسوم إعادة التشغيل .

ثامناً : القيام بتعميم المنشورات والمكاتبات الواردة للفرع سواء من الغرفة المركزية أو الجهات المختلفة والتي يلزم تعميمها علي جميع الفنادق التابعة للفرع.

تاسعاً : تحصيل الإشتراكات من الفنادق التابعة للفرع بجميع المحافظات وإرسال إستعجالات لهم فى هذا الخصوص، لحثهم على سداد الإشتراكات .

عاشرأ : لقد تم التنسيق مع الغرفة المركزية ومن ثم مخاطبة الفنادق لتقديم المستندات الخاصة بصرف الدفعة الأولى من صندوق إعانات الطوارئ وبناءً على ذلك تم صرف الدفعة الثانية وحالياً جارى إتخاذ الإجراءات اللازمة لصرف الدفعة الثانية بناءً على توجيهات الغرفة المركزية .

حادى عشر : تم عقد إجتماع مع السيد معالى / وزير السياحة وبحضور السادة مديرى فنادق الأقصر وكذا بحضور معالى محافظ الأقصر وكلاً من السيد الأستاذ / أحمد الوصيف - رئيس الإتحاد المصرى للغرف السياحية والسيد الأستاذ / محمد أيوب نائب - رئيس مجلس إدارة الغرفة المركزية ورئيس شعبة الفنادق العائمة والسيد الأستاذ / هشام الشاعر عضو مجلس إدارة الغرفة المركزية وأمين الصندوق والسادة أعضاء مجلس إدارة الفرع وعدد من المستثمرين بمحافظة الأقصر بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٠ بفندق شتيجنبرجر نايل بالاس لمناقشة إمكانية إعادة تشغيل الفنادق بنسبة ٥٠ % وكيفية تنشيط السياحة بالمنطقة وكان إجتماعاً إيجابياً مثمراً حيث تم تذليل العديد من العقبات التى تواجه الفنادق

ثانى عشر : يتم التواصل بصفة مستمرة مع جميع فنادق الفرع فى المحافظات التابعة للوقوف على جميع المشاكل والمعوقات التى تواجههم ويتم التواصل مع السيد الأستاذ / ماجد فوزى رئيس مجلس إدارة الغرفة المركزية حتى يمكن مساعدة الفنادق على تلافي هذه المشاكل والمعوقات .

٢١- فرع الغرفة بجنوب سيناء :

- التنسيق مع وزارة التعليم الفنى والمدارس الفندقية لإعداد كوادر مهنية مدربة من خلال جلسات نقاش وفى حضور مديرى الموارد البشرية لتحديد متطلبات العمل الفندقى حتى يتسنى للطالب الحصول على ما يؤهله للدخول لسوق العمل وتم ذلك بإستضافة فندق شتايجنبرجر ألكازار .
- التنسيق والتعاون بين فرع الغرفة والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة لتدريب السادة مديرى الإدارة الهندسية بالمنشآت الفندقية على برنامج توفير الطاقة والبدائل الحديثة لتوفير المياه وتم ذلك بتوفير قاعة تدريب والدعم اللوجيستى لإنجاح التدريب بإستضافة فندق دريمز بيتش .
- تنسيق التدريب بجنوب سيناء وإيصال البرامج التدريبية لمدن (طابا ونويبع ودهب وليس شرم الشيخ فقط) حيث وصل متوسط عدد الدورات المقامة بالمحافظة إلى ٤٠ دورة شهرياً متضمنه كافة البرامج التدريبية والتي تضمنت ما يلى :

١. برنامج سلامة الغذاء
٢. برنامج تأهيل المدرب
٣. برنامج المهارات الإشرافية
٤. برنامج المكاتب الأمامية
٥. برنامج الإشراف الداخلى
٦. برنامج الأغذية والمشروبات
٧. برنامج كوفيد ١٩
٨. برنامج تجهيز والتحضير

حيث وصل عدد المحاضرين بالمحافظة إلى ٩ مدربين يعملون على حد التنسيق مع غرفة الغوص والأنشطة البحرية ووزارة البيئة لتدريب كافة العاملين على برنامج الوعى البيئى والتخلص من البلاستيك والمواد الضارة للبيئة .

توزيع الشهادات التى تفيد التدريب على البرامج التدريبية بعد إرسالها للفرع من الغرفة المركزية.

التنسيق مع القيادات الأمنية البريطانية لرفع الحظر المفروض من السلطات البريطانية الواردة لجنوب سيناء من خلال إعداد زيارات لمعظم الفنادق حتى يتسنى لهذه القيادات تكوين وجهة نظر واقعية عن الوضع السياحى والأمنى بجنوب سيناء كنتيجة للجهود المبذولة من جانب مجلس إدارة الغرفة المركزية فقد تم زيادة التحصيلات الواردة للفرع بشكل غير مسبوق وهذا جاء نتيجة زيادة الخدمات المقدمة للسادة أعضاء الغرفة مما أدى للإهتمام بالإنساب لعضوية الغرفة

• اثناء جائحة كورونا :

١. حصر العمالة المنتظمة والغير منتظمة داخل المنشآت الفندقية .
 ٢. تنسيق نزول العاملين لبلادهم بالإتفاق مع الجهات الأمنية .
 ٣. نشر كل المستجدات الواردة من مجلس الوزراء ومن ديوان عام المحافظة من خلال إرسال القرارات وإيصالها لإدارات المنشآت الفندقية .
 ٤. التنسيق مع وزارتي الصحة والمحليات والإجهزة الأمنية ووزارة السياحة والآثار لتنفيذ قرارات رئيس مجلس الوزراء لإعادة تشغيل المنشآت الفندقية المتوقفة اثناء جائحة كورونا من خلال تنسيق عمل لجان من وزارتي الصحة والسياحة لإعادة التشغيل .
 ٥. تنفيذ تعليمات الغرفة المركزية بتحصيل قيمة شركات السلامة الصحية للمرحلة الأولى والثانية بواسطة ثلاثة شركات معتمدة من الغرفة المركزية مع توزيع شهادات من تلك الشركات تفيد تنفيذ الإشتراطات الصحية .
 ٦. إعادة تشغيل عدد (١٧٦ فندق) خلال الفترة ابتداء من شهر يوليو وحتى شهر أكتوبر ٢٠٢٠ مع منح الفنادق شهادة سلامة صحية تفيد اتباع الإجراءات الاحترازية المنصوص عليها بقرارات مجلس الوزراء بنسبة ٥٠٪ من طاقة التشغيل .
- توزيع كرتونة رمضان كمساهمة من غرفة المنشآت الفندقية لرفع الأعباء على كاهل المواطنين بجنوب سيناء فقد قامت الغرفة المركزية
 - بإرسال كرتونة رمضان كجزء من المساهمة فى العمل الإجتماعى من جانب الغرفة .
 - التنسيق مع وزارة الصحة وتوفير قاعات مجانية بثلاث مناطق مختلفة بشرم الشيخ لعمل توعية للعاملين بالسلامة المهنية على التعامل مع النفايات الطبية
- عقد إجتماع ودعوة كافة مديرى العموم للإطلاع على مستجدات كود الحماية المدنية الجديد فى حضور السيد الأستاذ / هشام الشاعر وحضور الحماية المدنية حتى يتم على كافة التساؤلات التى تدور بأروقة المنشآت الفندقية
- النجاح فى عودة التدريب مرة اخرى لفنادق المحافظة ابتداء من شهر أغسطس فى ضوء إعادة تشغيل المنشآت الفندقية بعد جائحة كورونا .
 - تنفيذ تعليمات وزارة السياحة والآثار بشأن ضرورة إدخال بيانات الإشغال السياحى والجنسيات بطريقة إلكترونية .
 - الإتصال بكافة المنشآت الفندقية التى تمت إعادة تشغيلها للوصول الى نظم التشغيل بها وذلك وفقاً للمتطلبات الخاصة لشرطة السياحة والآثار .

٢٢- فرع الغرفة بالأسكندرية ومطروح والبحيرة :

١- تم توقيع بروتوكول تعاون مع المعهد العالى للسياحة و الفنادق – كنج مريوط فيما يخص التواصل للاطلاع على ما هو جديد مع امكانية عقد دورات تثقيفية بالمعهد بمشاركة الغرفة لافادة الطلاب الدارسين بشعبة ادارة الفنادق بالمعهد.

٢- تم عقد دورات تدريبية لموظفى الفنادق و بيانها كاتالى :

- دورة مكاتب امامية بفندق هلنان فلسطين فى الفترة من ١٤ – ١٨ / ١ / ٢٠٢٠ حضرها ١٤ متدرب.

- دورة مكاتب امامية بفندق توليب فى الفترة من ١٩ – ٢٣ / ١ / ٢٠٢٠ بفندق توليب حضرها ١٣ متدرب.

- دورة سلامة الغذاء بفندق ادهم كمبوند فى الفترة من ١١ – ١٥ / ١ / ٢٠٢٠ بفندق ادهم كمبوند حضرها ٢١ متدرب.

- دورة الاشراف الداخلى بفندق ايفوهوريزون فى الفترة من ١ – ٥ / ٢ / ٢٠٢٠ حضرها ٢٤ متدرب.

- دورة الاشراف الداخلى بفندق بانسيا فى الفترة من ٦ – ١٠ / ٢ / ٢٠٢٠ حضرها ٢١ متدرب.

- دورة الاشراف الداخلى بفندق بلازا فى الفترة من ١١ – ١٥ / ٢ / ٢٠٢٠ بفندق بلازا حضرها ٢٦ متدرب.

- دورة الاشراف الداخلى بفندق سان رايز فى الفترة من ١٦ – ٢٠ / ٢ / ٢٠٢٠ حضرها ١٨ متدرب.

- دورة الاغذية و المشروبات بفندق ايفوهوريزون فى الفترة من ٦ – ١٠ / ٢ / ٢٠٢٠ حضرها ٣١ متدرب.

- دورة الاغذية و المشروبات بفندق جراند بلازا فى الفترة من ١١ – ١٥ / ٢ / ٢٠٢٠ حضرها ٢٣ متدرب.

- دورة سلامة الغذاء بفندق سان رايز فى الفترة من ١ / ٣ / ٢٠٢٠ – ٥ / ٣ / ٢٠٢٠ حضرها ٢٣ متدرب.

- دورة سلامة الغذاء بفندق سان رايز فى الفترة من ٦ / ٣ / ٢٠٢٠ – ١٠ / ٣ / ٢٠٢٠ حضرها ٢٨ متدرب.

- ٤٣ -

- دورة سلامة الغذاء بفندق سان رايز فى الفترة من ١١ / ٣ / ٢٠٢٠ – ١٥ / ٣ / ٢٠٢٠ حضرها ٢٩ متدرب.

الا ان الدورات التدريبية الباقية المخطط لها لباقي شهور السنة تم توقفها بسبب فيروس كورونا.
٣- تم عمل دورات توعية و تثقيف صحى لمكافحة تفشى فيروس كورونا لفنادق الاسكندرية والساحل الشمالى و مطروح بالتنسيق مع مديريات وزارة الصحة التابعة لها الفنادق.

٤- تم مقابلة مسئولى التدريب بمعهد دومبوسكو – الاسكندرية خلال شهر فبراير ٢٠٢٠ للتنسيق لعمل دورات تدريبية تخصص الاقسام الفنية بالفنادق و تم ارجاء الموضوع لفترة لاحقة.

٥- تم انشاء جروب واتساب لكلا من فنادق الاسكندرية و مطروح للتواصل مع كافة الفنادق وإطلاعهم على المنشورات و متابعتهم و قد اثبت ذلك نجاحاً شديداً خاصة خلال الفترة السابقة لجائحة كورونا و جارى العمل على تنظيمها بشكل اكثر فاعلية.

٦- تم تشكيل لجان من اعضاء الغرفة ووزارة السياحة والصحة لمتابعة تنفيذ القرارات الخاصة بالاجراءات الاحترازية الصادرة من رئاسة مجلس الوزراء على جميع الفنادق التابعة لفرع الغرفة فيما يخص السلامة و الصحة لاعادة التشغيل و تم عمل و منح شهادات مختومة لاعادة تشغيل لعدد ٤١ فندق من اجمالى ٤١ فندق بالاسكندرية بالاضافة الى فندق بالما ان بالمنتزة الذى بدأ فى اجراءات الانضمام لعضوية الغرفة وعدد ٤ فنادق من سيوة من اجمالى ٥ فنادق وعدد ١٢ فندق بمطروح من اجمالى ١٨ فندق و٦ فنادق بالعلمين من اجمالى عدد ٦ و كذا لعدد ٤ فنادق بالمنصورة و لفندق بطنطا و لفندق بالبحيرة.

١- تم منح شهادات تشغيل دولية لعدد ٧فنادق بالاسكندرية و ل٥ فنادق بمطروح و الساحل الشمالى.

٢- فى خلال الزيارة التى قام بها معالى وزير السياحة و الآثار لمحافظة مطروح و الاسكندرية مع الوفد المصاحب له خلال الفترة من ٢٥ - ٢٧ / ٦ / ٢٠٢٠، تواجدت الغرفة ممثلة فى السيد تونى غزال – رئيس الغرفة لمتابعة تطبيق الاجراءات الاحترازية و الوقائية للفنادق و المتاحف والاماكن السياحية والمستشفيات بالمحافظتين .

٣- تم عمل لقاء مع معالى وزير السياحة بالعلمين فى يوليو ٢٠٢٠ لمتابعة مشاكل الفنادق بمنطقة الساحل و كان لقاء ناجحا والحضور جيد وتم مناقشة العقبات التى تواجه فنادق المنطقة ومقترحات الحل .



٢٣- برنامج النجمة الخضراء :

- شهادة النجمة الخضراء هي شهادة بيئية تمنح من خلال غرفة المنشآت الفندقية للفنادق التي تهتم بمفاهيم وتطبيقات السياحة المستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها. وتقوم الغرفة بإدارة هذا البرنامج بالتنسيق مع وحدة السياحة الخضراء بالوزارة واللجنة التوجيهية للبرنامج والتي تضم شركاء عمل من القطاع الخاص مثل شركتي ترافكو واوراسكوم ووكالة السياحة و السفر الدولية TUI والوكالة الألمانية للتنمية GIZ.
- يعد برنامج شهادة النجمة الخضراء عنصراً هاماً لتسويق قطاع الفنادق المصري ورفع قدرته التنافسية في ظل الاهتمام العالمي المتزايد بحماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تم تصميم البرنامج بما يتناسب مع الفنادق الكائنة في جمهورية مصر العربية علماً بأنه قد تم الاعتراف بالمعايير المستخدمة به دولياً من جانب المجلس العالمي للتنمية المستدامة (GSTC).
- بلغ عدد الفنادق الحاصلة على الشهادة ٨٦ فندقاً في ١٥ مقصد سياحي تحتوي علي ما يقرب من ٢٥٠٠٠ غرفة بما يزيد عن ١٠٪ من إجمالي الطاقه الفندقية في مصر. و الجدير بالذكر أنه على الرغم من الظروف الحالية التي يتعرض لها القطاع الا أن البرنامج لا يزال يتلقى طلبات لاللتحاق من قبل عدد من الفنادق للحصول على الشهادة. مراعاة للظروف الحالية تم ارجاء تجديد صلاحية الشهادة للفنادق التي تنتهى شهادتها في العام الحالى حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١.
- تقوم إدارة البرنامج حالياً بالتنسيق مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للإستفادة من بعض عناصر الدعم الفنى لتفعيل السياحة البيئية. كما تعمل الغرفة حالياً مع بعض شركاء العمل الدوليين على مشروع تجريبي لإنشاء موقع الكتروني يهدف لتيسير عملية التفتيش على الفنادق إلكترونياً و كذلك وضع تصنيف مميز للفنادق الحاصلة علي الشهادات البيئية علي مواقع البحث العالمية، وتهدف الغرفة إلى الاستمرار في التوسع في ملف السياحة المستدامة حتى تستطيع تقديم الدعم اللازم للقطاع الفندقي فور التعافى من الأزمة الحالية.

٢٤- البروتوكولات الموقعة بين الغرفة وبين جهات أخرى :

أولاً - البروتوكول الموقع بين الغرفة وبين جامعة مدينة السادات :



- تم توقيع هذا البروتوكول بتاريخ ١٣ / ١٠ / ٢٠٢٠ حيث تم الإتفاق على الإهتمام بتنمية المهارات المهنية والعملية وتدريب طلاب كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات، على أحدث الأنظمة العالمية وذلك من أجل توفير خريج قادر على العمل بكفاءة في سوق العمل، لذا أصبح التعاون مع المؤسسات المهنية المتخصصة في هذا الشأن أمراً ضرورياً من أجل تأهيل الطلاب وتدريبهم على أحدث ما في المجال العملي طوال فترة الدراسة، وأن يكون ذلك التدريب مجانياً خدمة لجامعة مدينة السادات، وسيتم توفير فرص تدريب لعدد محدد ممن يجتاز المقابلة الشخصية التي يعقدها الفندق للمتدربين وحسب القدرة الإستيعابية لكل منشأة فندقية على تلقى متدربين، هذا وقد جاء (بالبند العاشر) من الإتفاق سالف الذكر ما يلي " تعتبر المجالات التالية مجالات للتعاون بين الطرفين، يتم الإتفاق والتنسيق على المهام الموكلة والتكلفة لكل حدث بالتراضي ووفق الإمكانيات المتاحة للطرفين قبلها بمدة كافية، هذا وقد تم الإتفاق على ما يلي :

- ١- إعداد المؤتمرات العلمية وورش العمل والدورات المتخصصة.
 - ٢- إعداد الأبحاث العلمية والدراسات الخاصة بسوق العمل.
 - ٣- إصدار نشرات وكتيبات من شأنها رفع الوعي المجتمعي بأهمية السياحة.
 - ٤- المشاركة في دعم حملات التوعية الثقافية بأهمية السياحة في المجتمع.
 - ٥- مناقشة المناهج العلمية بهدف تعديلها لتواكب التغيرات الحالية.
 - ٦- تقديم مشروعات بحثية أو عملية مرتبطة بمجال إدارة الفنادق لجهات محلية أو دولية.
- علماً بأن مدة هذا البروتوكول عام من تاريخ توقيعه.

ثانياً- البروتوكول الموقع بين الغرفة وبين صندوق تحيا مصر :



- تم توقيع هذا البروتوكول بتاريخ ٢٢ / ٩ / ٢٠٢٠ ، أنشأ صندوق تحيا مصر بموجب قرار السيد رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٥ وهو صندوق ذات طبيعة خاصة ومقره الرئيسى { مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء - طريق النصر - مساكن شيراتون - محافظة القاهرة } والغرض منه معاونة أجهزة الدولة فى مختلف المجالات لدفع عجلة التنمية وذلك من خلال تنفيذ عدداً من المشروعات والمبادرات المختلفة بما يعود بالنفع على المواطنين.

وفى ضوء دور غرفة المنشآت الفندقية فى الإرتقاء بالخدمات الفندقية وتوفير الدعم لأعضاء الغرفة من فنادق وشركات إدارة وشركات مالكة للفنادق، والعمل على إزالة العوائق وتحسين بيئة العمل لمختلف الأنماط الفندقية فى مختلف المقاصد السياحية، وحيث أن صندوق تحيا مصر يعمل على تنفيذ المشروعات والمبادرات التنموية فى مختلف المحافظات، وأن الغرفة تسعى الى تقديم الدعم لبرامج وأنشطة الصندوق، فقد تم إبرام هذا البروتوكول لتنظيم العمل المشترك فيما بينهم وتم الإتفاق على قيام الغرفة بتوفير عدد (٢٠٠ ليلة) بالغرف الفندقية - بدون مقابل - لصالح صندوق تحيا مصر بمحافظات (الأسكندرية - البحر الأحمر - الأقصر - أسوان - مطروح - جنوب سيناء) إقامة كاملة بالفنادق فئة الخمسة نجوم أو حسب المتاح طبقاً لأماكنيات فنادق المحافظة وقت الحجز ، كما تم الإتفاق على أنه يتعين أن يكون الحجز الذى تتحمل الغرفة تكلفته بسبب مهمى رسمية تتعلق بالخدمة القومية المنوط بها الصندوق، وفى حالة عدم الإلتزام بذلك أو تجاوز فترة الحجز المتفق عليها يتحمل الصندوق تكلفة الإقامة، ولا يجوز للصندوق طلب حجز غرف فندقية أثناء العطلات الرسمية وأوقات الذروة (عيد الفطر و عيد الأضحى وأجازات عيد الميلاد وأجازة نصف العام الدراسى إلخ).

- علماً بأن مدة هذا البروتوكول عام من تاريخ توقيعه.

----- إنتهى -----